شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة غازي خسرو بك

مخطوطة

شرح لب الألباب

المؤلف

عبدالله بن محمد بن أحمد (الحسيني، النقرة كار)

338.1.0

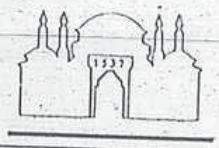

GAZI HUSREV-BEGOVA BIBLIOTEKA
THE GAZI HUSREV-BEY LIBRARY

R=338

GAZI HUSREV-BEGOVA BIBLIOTEKA
KATALOG ORIJENTALNIH RUKOPISA
MIKROFILM

Datum obrade

Podaci o djelu - About Title

Signatura / Signature 338 Kat. br. 4112

Tema Gramatika

Naslov -Title
- شرح لب الألباب فى علم الإعراب
- ŠARḤ LUBB AL-ALBĀB FĪ 'ILM AL-I'RĀB

Podaci o autoru - About Author

Ime /Name
- جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسينى نقره كٓ
- Ǧamāluddīn 'Abdullah b. Muḥammad b. Aḥmad al-Ḥusaynī Nuqrakār

Poznat kao / Well-known as

Datum smrti / Date of death 776 -/ 1374

Podaci o prepisu -About rewriting

Prepisivač / Rewriter
- 'Abdulǧabbār b. Ǧāzī

Mjesto prepisa / Place of transcription

Datum prepisa / Date of transcription 803 / 1400

Podaci o Rukopisu- About manuscript

Dimenzije / Format 270 x 180 Dimenzije teksta 220 x 120

Zadnji vlasnik U posjedu rukopisa bio Broj listova / no. of sheets 138

Jezik / Language Arapski Vrsta pisma / Type of writing Ta'liq

Način nabavke Vakuf Osman Šehdijine biblioteke (pečat na više mjesta u rukopisu).

باحفيظ باكبير

لب الباب
٢١٦

شرح لُبّ الألباب في علم الإعراب

كتاب شرح الباب في الإعراب

من تمكك الفقير
احمد

قد انتظم في سلك ملك الصعب
محمد بن

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بخير

الحمد لله شكرا على انعامه الذي لا يبلغ كنه حامده البالغ وساوس
من حصر كلها ولا يحصي
فاتح خزائن الجود الذي لا يسلك كنه حامده البالغ وساوس
نعمائه العادون في الارض والسماء الذي منحنا قلبا ذا لب
حافظا ولسانا لافظا وحفظ
من عمرات طوارق الاسقام وجعلنا مستدركين بقيته الايام
ونصب لنا رايات الهدى والايمان بعد دروسه وخفض منا بالكفر والطغيان بهدي جاهليته
وعلمنا سبحانه ما ينفع عبده ولا يبرح جاعلا على محللات نعمه الحافية ومزحزحا منعم الشكر
لسافية ونهى بسط العبيد الى ما
العصمة والصلوات ونوامي البركات على الكائن ما سبق والفاتح لما اغلق والذافع جيشا بالطير
والدامغ جيوش الاضاليل ذي الثواء المرفوع والدين المشرع محمد
المختص بمعاهد كرامته وعلى آله
البرزان ما وقب ليل وغسق ولاح نجم وخفق وبعد فان لله تعالى علم
الاعراب لا يلحق غوغ ذوي الالباب انه كثير الفوائد جم العوائد تقصر دونه العبارة وتعجز
عن فوائد عشر بعضه وفوائد بضعه مشتملة على دقايق سر العربية منطوية على لطايف
هي مفتاح العلوم الادبية منضمة من محاسن
عن غوامض من فضله الدهر وعلماء العصر وقد كانت
تختلج في صدري اذ كررت النظر في مباحثه فصوله ومعاقد اصوله ان افتقر مجملات فصوله
وتحكمات اصوله موضحا فيه ما عثر زلة ما سنح وغلط فاسطقاعه و
لم ازل اكرف على ذلك اجتهادي في تسريح واظهار ضمان وعافني عن ذكر محاجزات
الشهور والايام وما تلاعب الدهور والاعوام فلما جاءت بما شاء صبح زمانه ولاحت بما يشفي
كشف لثام اسرار دين مكنونه واظهرت محاسنه وطرزت دينا حنيفا باسم مؤسسه
كرائم الاسلام الى عظيم ذرات الاحكام وتوالت بشرى بشارته الحسنة الى حلى العالم وزينه
قلبه مصابيح الهدى واشرف في جبينه نور التقى وتسعة مكارم الاخلاق بالاحسان والكظم
واليه مد الايدي البيض والكفوف ولا يدع للخير غاية الا اتمها ولا منقصة الا محاها فيه حرف
كون اقبل الاذكار وتثبيتا لبصيرة الاصرار مفتاح لطرق علق ومصباح
طلع ضوؤه وشماريخ سطع نوره كلاح بيان وضحته لسان ما تسلط الافاح على عارضة
بنان ولوجه ونقصان مشارب قرام البيس يعرض الاطارت عن فراش الهام واحاطت
بالسواعد والاكف لا لغرض ورودها الاموال ولا لجزئية تعكر الاحوال معزا لابرار ومذل الاشرار

بقية الاظهار والثمرة المتحلقة عن ذلك الثمار انعم ذي لسان واسجح ذي جنان قابض الانامل
وزاجر الجاهل وبشيعا عن الغامر فجعت الارض امنة الاطراف وكفدية العافية صارت
سالمة الاكناف بعد ان عضت الفتنة ابنا بانيا بها واحد الحرب باعوانها وبداحس الهام
كلوحها ومن اللباب كدوحها شجاع جرئ وكفا شرفا ان اباه عن وابو المرتضى والمجتبى الاكرم
سلطان العذراء والنقباء والعالم الامين الشريف فرع آل الرسول وفرع عن البتول فخر
الحق والدنيا والدين شرف الاسلام ابو طالب بن علي بن محمد بن ابي طالب بن علي بن
ابي الشرف بن ابي المعمر بن احمد بن عيسى بن محمد بن الحسين بن عيسى بن محمد بن علي الامام
جعفر بن محمد بن يحيى بن الحسين بن ابي المؤمن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وحق له التفضيل
في الافتخار بهم بعدل الفرد ذي او لبكر آبائه فحبي بمثلهم له اجمعنا يا جزى الجامع صلواته
عز شانه وعلا برهانه على اعداد الاطهار وآبائه الابرار واعز الله بدوام دولته الاسلام
والمسلمين وشيد بقاءه ما مع الزاهرة قواعد الدين وحفظ اعوانه وحماه واعزهم واعلاهم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والثنا، على الجميل من حكمه
التعظيم منعمه وغيره الله هو علم دال على الآله الحق دلالة جامعة لجملة الاسماء الحسنى
هو اعلم منها وعم انبعاثا والاكمل على كل اسم منها سمائه الكريمة سوى انه منها سماه بالتكلم
والاسلوب وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيد مثل الا اله الا الرحمن فانه لا يفيد الشركة والنقض
بالباري تعالى قبل ان يخلق الآلهة وهو فعال يعني مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر لان
الله والآله مختلفان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان لصرفها في النظائر الذي لا يعدل عنه الا بدليل
معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام والمعتل فلا اسقاط من يونسا تاكيد لا يقال
في الجليل والاسلام والآلهة ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب تغير بكونها
ما قبلها لزم حذفها بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة بلا شبه اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها
الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجهين نقل الحركة والكلمة على سبيل اللزوم ولا نظير لنقل الحركة
الاخير بعد ذهاب حركة ما قبله اجتماع للمثلين المتحركين وتكون المنقول اليه الموجب كون المنقل
عليه كالعدم ولان غالب المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذكر بعضهم عن التباس لان الهمزة في قولك
السيف الموجد العدم اي من غير سبق مادة وقيل المستدرا في المستبد بالقدم لان وصف
الغير منتفي ذاته والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء على
رسوله فعول بمعنى المرسل من ارسل كبعثه وهو النبي الذي معه كتاب والنبي اعم من محمد افضل
الانبياء واشرف النسم المنسمة من النفس والانسان والصلوة على آله والاصحاب قلبنا الهاشمي

منطلق ان المسند فيه غير مجرد عن ملابسة العامل معنى ولذا يجوز العطف عليها بالنصب نحو علمت زيدا
قائما وعمرا قاعدا وان زال لا بد لكل جزء منها عنها لفظا ونحو عنه نحو هذا حسب مع ساير اجزاء الاخرين عنها
لفظا ومعنى معا او مسند نعت احترازا بالنعت عن نحو يضرب في يضرب الزيدان فانه صدق عليه انه في
التعريف الا انه ليس بنعت لان المراد بالنعت الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والجاري مجراها كالمنسوب والاسم الواقع رافع اسم ظاهر احترازا عن النعت الرافع ضميرا متصلا
نحو افاعلان الزيدان فان النعت فيه خبر لا مبتدا وقع ذلك النعت بعد همزة الاستفهام لفظا او تقديرا
نحو اقائم الزيدان وقائم الزيدان ام قاعدان او بعد ما النافية نحو ما قائم الزيدان وانما وجب الاعتماد على
احدهما لان النعت لا يرفع الا ان معتمدا على احد الاشياء الخمسة وانما يكون النعت مبتدا الا ان
اعتماده على احدهما لانه لو كان معتمدا على غيرهما لكان النعت خبرا او صفة او حالا فلا يكون مبتدا و
اعلم ان الشرط هو الاعتماد على النفي لا على حرفه سواء كان النفي مستفادا من حرف نحو ما او لا او ان او بلفظ
بمعناه نحو ما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان او من اسم جار مجرى لو وفيه نحو غير قائم الزيدان او من
فعل جار مجراه نحو ليس قائم الزيدان وكذلك شرطه ان يكون معتمدا على الاستفهام لا على همزة الاستفهام
كهل وما ومن ومتى واين وكيف وايان وكم نحو هل ذاهب جار نباك وفي اضافة البكران ومن خاطبت
الا كذلك ومتى امت العمران واين جالس صاحباك وكيف نصيح ابناك وايان قادم دقيقاك وكم
ما كنت صديقاك وكذلك ليس شرطه ان يكون رافعا للظاهر بل الشرط ان يكون رافعا اسما منفصلا سواء
كان ظاهرا او ضميرا منفصلا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع وكقوله
اراغب انت عن الهتي فان انت مرفوع براغب لا لازم التفكيك بين راغب ومعموله وهو عن الهتي
باجنبي وهو انت وكذلك يجب ان يذكر قيدا بالفاعل بان يقع مسند نعت او جار مجراه معرب لفظ
فيه نحو اسد الزيدان وتخرج عنه نحو اقائم ابوه زيد فانه غير نعت في صفة افاعل مرفوعا بالجزء
لا اجنبي لكونه عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدا وقائم خبر مقدم وابوه مرتفع به
فالصواب ان يقال هكذا او مسند نعت او جار مجراه رافع اسم منفصل مع انه واقع بعد الاستفهام او
النفي نحو افاعل الزيدان فقائم مبتدا والزيدان فاعله سد به مسد الخبر لشباعه شبهه بالفعل
ومن هنا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام او بالاضافة ولا يجوز ان يكون قائم خبرا والزيدان
مبتدا ولا لزم ان يقال افاعلان لوجوب التطابق بين المبتدا وخبره لا العكس ولا لزم عكس ما هو
الاصل من كون الخبر معرفة والمسند نكرة والخبر لفظا مجردا عن العوامل اللفظية سواء كان اسما او فعلا
او جملة مسندا الى المتقدم تقدما لفظا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قائم زيد وزيد يضرب ويضرب زيد انظر
في هذا التعريف لانه مسند الى الضمير المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد ويضرب زيد لا فاعل عنه

لانه مسند الى المتقدم ورافعها اي عامل رفع المبتدا والخبر لا موجب لرفعهما فان موجب رفعها
بالفاعل معنى يعتبر عنه واللبس للسان فيه حفظ وهو التجرد على نحو الانقطاع عن العوامل اللفظية للاسناد
اي الاسناد ضرب اليه او الاسناد اي الفاعل عند المتاخرين من البصريين واشترط في التجرد الاسناد
لان المعنى الذي حصل في التركيب المقتضي للاعراب لولا ذلك لكان حكمها حكم الاصوات التي لا اعراب
لها ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وعند الكوفيين انهما يترافعان بسبب اقتضاء
كل منهما الآخر وجوز ان يكون التجرد عاملا وان كان امرا عدميا لان العامل عندهم علامة والعدم
المخصوص يجوز ان يكون علامة على انا نقول انه امر وجودي لان المراد منه كون المبتدا اولا لثانيا
فالحاصل ذهب بعضهم الى جعل رافعها التجرد نظرا الى اقوى العوامل هي الافعال وهي لا تعمل رفعا بل
من غير نصب فيلزم ان لا يجعل اضعف العوامل وهو المعنى رفعا ولان تجرد المبتدا غير تجرد الخبر
وكذا نظر في جعل رافعها الابتداء لما ذكرنا ولان الابتداء معنى قائم بالابتداء فلو كان الابتداء عاملا
في الخبر لزم من تقدم الخبر على المبتدا تقديم معمول العامل المعنوي عليه فالصواب مذهب من جعل الابتداء
عاملا في المبتدا والمبتدا عاملا في الخبر كان الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم بذلك الاسم
لا بمعنى الشرط كرم نقرر امر خبر والمبتدا مقدم في البيان مثلا اذا قلت زيد قائم يفهم من قائم شيء له
القيام وهو مبهم في نفسه لانكر انه في الواقع شيء قائم والمفهوم من زيد ذات معينة فلو كان محل
ايضا لا يفيد فاذا اسند احدهما الى الآخر حصل البيان من المبتدا والفائدة من الخبر ومن هنا يظهر
ان المبتدا مقدم في البيان استحق المبتدا التقديم على الخبر لانه الاصل مقدم في البيان يكون الاصل المحكوم
عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع مطابقا
للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية عن المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
واستحق كونه معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان
في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث
لانه لما كان مجهولا وهو مقدم على الخبر بالطبع امتنع السامع عن استماع حديثه بخلاف تنكير الفاعل
فانه لا ينفر السامع عن استماع الحديث لانه لما سمع الفعل انتظر الاسم وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك
انه لا يصغي الى كلام المتكلم ويجوز تنكيره اي تنكير المبتدا اذا خصص المبتدا بالصفة لفظا بان يكون
الصفة مذكورة نحو اجل مسمى عنده فان الصفة تجعل النكرة كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم
فان معنى الآية هذا الجنس من الاجل المسمى عنده او بالصفة تقديرا بان تكون مقدرة لا ملفوظة نحو شر
في الارض اي شيء من الاشياء في الارض او بالصفة معنى كما في كم الخبرية نحو كم رجل
ضربته فان معناه كثير من الرجال فالصفة فيها في تمام معناها لا بالصفة فيها مقدرا مع لفظها كما تقدم مع لفظ

تعالى الوزن يومئذ الحق فان قوله الحق بدل من الضمير المستكن في يومئذ يومئذ الراجع
الى الوزن وضعف جعل الحق صفة للوزن للفصل بين الموصوف وبين الصفة بالاجنبي
وهو قوله يومئذ وضعف جعله خبرا عن قوله والوزن لتعلق الظرف وهو يومئذ
اي حين اذ اجعل الحق خبرا للمصدر المحلى باللام واعماله معه ضعيف لانه يصير الكلام و
ضعف جعله خبرا بعد خبر عن قوله والوزن لانه يلزم ح وهو الحق عن غير الاعرف
وهو يومئذ وذا لا يجوز وفيه نظر لان قوله يومئذ ليس بمعرفة حتى يكون قوله الحق اعرف
منه ان كان المراد منه الجملة المعرفة لها الجملة من حيث هي جملة لا بظرف لها المتعريف
والتنكير وان كان المراد منه بجرده الظرف فلا نم ان الحق اعرف منه لانه في الغد يوم
اذ نسأل يوم سوآن والمضاف الى المضاف الى المعرف اعرف من المعرف باللام وعوان النظر
ان توغلك الابهام غير مختص بشئ او كان منقطعا عن المضاف اليه لم يقع خبرا فلا يقال زيد
في مكان او زيد من قبل ولا صلة فلا يقال الذي في مكان زيد ولا الذي قبل ضرب زيدا في مكان
ولا صفة فلا يقال جاء رجل في مكان وكل هذا لعدم الفائدة والا اي وان لم يتوغل في الابهام
ولم يكن منقطعا عن المضاف اليه فان كان زمانيا غير موصوف لم يقع الزمان عن الجثة
اي لم يقع خبرا عن جثة ولا الجثة فاعلا فلا يقال زيد يوم الجمعة لعدم الفائدة لان زيدا لا يقع
يوما وينقطع بل لان زيدا يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت وكذلك لا يقع خبرا عن الحدث
المستمر فلا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لانه حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم بخلاف
غير المستمر فانه يقع خبرا عنه كالخروج يوم الجمعة لان الخروج حاصل يقع يوما دون يوم وكذلك
المكان يقع خبرا عنه كقولك زيد عندي اليوم لان قيامه في الاكثر متغاير تحدث فيه بعضها دون
البعض والعلة ان لزوال الامكنة لا يقع خبرا الا عن حدث غير مستمر لكان او لان في اشارة
الى ما يقع خبرا عنه وانما لا يقع خبرا عن جميع انواع الحدث فوائد لغوية وقولهم اكل عام تمر وتحوونه
يلتفت قوم وتتحوونه هذا اعتراض فان طرف الزمان منا ومعوقولهم اكل عام وقع خبرا عن
جثة وهو قولهم نعم والجثة فاعلا فاجاب عنه بقوله على حذوفه يحتمل ان يكون مراد ان
المضاف هنا محذوف اي اكل وقت عام فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون المبتدأ
المحذوف وقت عام او احد وقت عام حذوف ثم حذف وقت عام حذوف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون المبتدأ
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون المبتدأ آ والخبر عام فالتقدير هذا غير مستمر وان كان
يكون مرادان اكل النمر في نفس احد وقت من كل عام كما ان في نفس الهلال تحدد او هو على ذكر
حد وناع كل شهر والليلة الهلال هذا اعتراض ايضا لان الليلة وهو ظرف زمان وقع خبرا عن
جثة وهي الهلال واجاب عنه بقوله جثة بتقول على حد قولهم ثلاثة امثالها وكذا قوله الآن يجهد
او الاستهلال مراد ان الهلال عين الاستهلال والليلة اي ليلة الهلال فيكون المضاف محذوفا ويجوز
ان يكون الزمان خبرا عن الزمان وعلى التالي اي على تقدير ان يكون المضاف والليلة محذوفا تعين

رفع الليلة الاولى المذكورة لئلا يكون الزمان ظرف نفسه لو نصب الليلة على هذا التقدير يكون
الليلة ظرفا لليلة الهلال ويكون التقدير ليلة الهلال حصلت في الليلة وهذا معنى فاسد وانما
قلنا نظرا لانه يجوز ان يكون الزمان ظرف كان سيبويه اليوم يرفع بكل ينصب اليوم عندي الآن
فالان الرجل قد يقول انا اليوم افعل ذلك ولا يريد به يومه بعينه ومعنى كلامه ان الآن اعم من ذلك
فيجعله واقعا في الآن فان قلت فقد يجوز ان يكون الزمان ظرف غير اعم منه كاليوم الجمعة و
اليوم السبت ينصب اليوم فان اليوم ظرف للجمعة والسبت فيكون الزمان ظرفا واحدا عن
بقوله واليوم الجمعة والسبت عطف التجمع والسبت وهما مصدران فيكون الظرف
في الحقيقة للمصدر وكذا يجوز اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النوروز بنصب اليوم
فيها لان ذكر من الايام مبنية على عمل يقع فيها فيأول بالمصدر ومن ثمة اي ومن اجل هذا
التأويل لم تجز في سائر الايام مما لم يكن فيه دلالة على عمل فلا يقال اليوم الثلثاء بنصب اليوم
لانه لا يكون تقدير الثلثاء مصدرا دالا على عمل يقع فيها حتى يأول بالمصدر فلا يجوز اليوم
الا الرفع واليوم بوزن على غلبتك اي غلبتك وسلطانك وشأنك امرك حاصل في هذا
اليوم فيكون الظرف المصدر ايضا للزمان ويجوز ان يكون المراد بيوم الآن الاعم من
يوم كان كما قال سيبويه وكلمة اي حكم الخبر ان يحتمل الصدق والكذب حينئذ مذهب بعض الكوفيين
وفيه نظر لان خبر المبتدأ في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب وانما المراد به
ما غرضك فيه ولان خبر المبتدأ الانشائي ان اصلا ان يكون مفردا والمفرد حينئذ انما
مفرد لا يحتملها واما الجملة الواقعة موقعه فالاصل ان لا يستفاد بها احتمالها للصدق والكذب
لانها نائبة عما لا يحتملها ولان وقوع الخبر مفردا طبيعيا شائعا كثيرا بالاتفاق فكيف اتى شكنا
لا يجتمع وقوع جملة طلبية بالقياس مع انه مسموع ايضا كقولك له بل انت لا تمر بنا كل حكم
ان يفيد فائدة لا يفيدها المبتدأ اي يجب ان يفيد خبرا فائدة لم تستفد من المبتدأ خلافا لجماعة مالك
الفرس صاحبه لان قولك الجملة لا بد ان تختص كل واحد منها بفائدة لانه لو افاد واحدها ما
يفيد الآخر لكان ذلك تكرارا والتكرير يتنزه كلام المحرر عما لم يذكر والجواب الواحد لا يمنع الكلام
فان قلت قد يستفاد مما وقع الاصل خبر مبتدأ ما يستفاد من المبتدأ كقولهم في كان ثنا التثنية
فان الالف في كانا ضمير التثنية وانما علامة التثنية فيهما دليل على اي التثنية والتأنيث
الذين يستفادان من قولك التثنية فاجاب عنه بقوله وقولهم وان كانا التثنية بعد خبر
وهو التنبيه ان الاعتبار بمجرد العدد ولا اعتبار للصغر والكبر بخلاف قولك كانا ثنتان فانه يحتمل
ان يراد منه الصغر والكبر كما لو كان كانا كبيرتين او صغيرتين فلما ذكر التثنية علم ان
الصغر والكبر لا اعتبار لهما وكلمة ان تطابق خبر المبتدأ افرادا او تثنية وجمعا وتأنيثا و
تذكيرا عند الاطراد فان كان خبرا سماعا ولم يكن افعل منه والا ما تقدم في سبب المبتدأ لانه لو

كان الفعل من لا يطابقه نحو زيدا افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو ومنذ افضل من زيد وكذا لا يطابقه في نحو زيد قام ابوه الزيدان قام ابواهما الزيدون قام آباؤهم زيد قائم امه فيه ذكره اسما مستقلا وتركه مذكرا لان مع مذكرين مذكر لا يطابق ويطابقه مع كونه فعلا مع ذكر موضعه وجوب تقدم المبتدا على خبره على ما ذكر في ثانيه مواضعه في قولهم ولو لا كان المبتدا معرفة محذوفة فالخبر فانه يجب تقدم المبتدا في التقدير والحكم على خبر المحذوف لا نه لو كان محذوفا وجب ان يقدر في التقدير مركبا لا صيغا لانه اذا كان كذلك كان الخبر المجهول معينا له وجب ان يتقدم في التقدير ايضا نحو قولك في جواب من عندك زيد اي زيد عندي واما قال معرفة عندي في لم يكن ما نحو لانك كنت تركب في جواب من عندك زيد اي زيد عندي واما قال معرفة عندي في لانه اذا كان كذلك كان الخبر المجهول معينا له وجب ان يتقدم في التقدير ايضا نحو قولك في جواب من عندك زيد اي زيد عندي واما قال معرفة عندي في

من ابوه في الدار رجل الى في الدار رجل او لو كان المبتدا منتضمنا ما يصدر الكلام فانه يجب تقديمه ايضا كما سبق الشرط والاستفهام نحو من جاءك فهو مكرم ومن ما له موانع من الكلام ونحو لي عما هو عليه وكل مؤثر فيه حقه صدر ذلك الكلام ليعلم ليسارع من اول الامر الى ما يرد عليه من انواعه او كان المبتدا مضافا الى ما المتضمن ما له صدر الكلام نحو غلام من قام فان المضاف يستدعي اتصاله بالمضاف اليه مع استغنائه عن المضاف اليه جعل المضاف معه بمنزلة كلمة واحدة مستحق الصدر فقدر الاستفهام قبل المضاف او كان متبرا لا مبتدا اي منزلة المتضمن له كالمبتدا المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم وعبد ذلك ما جب تقديمه كضمير الشان نحو هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو قدم الخبر لزال الابهام المقصود منه وما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتأخير او كان قسما في المبتدا، لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاص اللام بالمبتدا، الكلام وانما المراد من الابتداء في نحو ان زيدا لقائم ما سيجيء في بحث الحروف او كان الخبر مخصوصا بالمبتدا او الذي فانه يجب ان يكون المبتدا المحذوف مقدما في التقدير نحو في الجار زيد اي مجرور زيد فقد رمجرور مسكن لا صار او كان الخبر فعلا يصلح المبتدا، ان يكون مسندا اليه او تأكيدا للفاعل لو تأخر المبتدا، نحو زيد قام فان المبتدا، فيه لو تأخر النسبة الى الفاعل وانما قلنا لو تأخر النسبة الى الفاعل وح يلتبس كلام الاسم بالفعلي بخلاف زيد قام ابوه فانه يجوز تأخير المبتدا، عن خبره لان لو تأخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتدا، بالفاعل ظاهرا ولا تأكيد لان التأكيد انما يكون باعادة اللفظ الاول او من الالفاظ المخصوصة كالنفس والعين ولو تأخر وليس المبتدا، منها كذلك وبخلاف الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه يجوز تأخير المبتدا، لعدم التباس الفاعل ولا يمنع التأخير اضمار كونه على دفعة الكوفيون البرغيث لان تأخير المبتدا، اكثر في الكلام من بلكم الغة والحكم على الاكثر اولى او كان ما المبتدا، والخبر منا وبين تعاطيا اي في مجرد التوفيق نحو المنطلق زيدا اي الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد واعلم انه لو قال زيد لقولهم وتكثيرا

وخصيصا لان اولى نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع ولعدم التخصيص وهو التخصيص بالعهد فانه ح يجب تقدم المبتدا، على الخبر لانه لا يتميز ح المبتدا، من الخبر الا بسفر الرجل ولعدم منها في موضعه واما قال بغير قرينة لانه لو كان قرينة تدل على تعيين احدهما من الآخر لا يجب تقدم المبتدا، على الخبر كقولهم بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الابا عد فانه تقدم الخبر منا على المبتدا، لوجود القرينة حينئذ وهي العهد فانك عرفت ان الخبر هو محط الفائدة فلا يكون فيه التنبيه الذي يذكر لاجله فالواجب ومعرفة بنونا في المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا وقولهم وجب تقديم اي تقدم المبتدا، جواب لقولك ولم كان المبتدا، معرفة وعامل فيه وكذا وجب تقديم اي تقدم مجرور الخبر بعدا الا ومعناها كقولهم ما احد الا رسول وكذا انما ثبت تقديم وجب تأخير الخبر بالمبتدا، اذا كان المبتدا، مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد على قول من جعل زيدا مبتدا، واما قبل ضربي فانه لا يجوز تقدم المبتدا، على الخبر عند الاكثر منهم لئلا يفوت الغرض المطلوب من هذا التركيب وهو ان الاخبار اولا والتنبيه بانيا او كان المبتدا، نكرة خبره ظرفا ظرفا صحيح تقديمه نحو في الدار رجل اي رجل كائن مبتدا، لانه لو كان ظرفا ولكن لا يكون مصححا لكنه تقدم خبره المبتدا، نحو سلام عليك مذكور نحو في الدار رجل فانه انما جاز تكثير ما تقدم من انه تقدم الحكم عليه اشبها الفاعل فلو لم يشبه بالفاعل فلا يصح ح كونه مبتدا، او موصوف محذوف كما يقال في جواب من في هذه من في الدار رجل اي في الدار رجل فالظرف المصحح لكون المبتدا، نكرة تقدم المبتدا، ايضا لان التقدير ينبغي ان يكون موافقا لاصوله اولا كان الخبر ظرفا ومجرورا بما من اسمها وخبرها سواء لم يكن الخبر ظرفا نحو ضربي زيدا قائم او كان ظرفا نحو عندي انك قائم فانه يجب تأخير المبتدا، لانه لو قدم المبتدا، لالتبس المنتوجة بالمكسور وفي الكلام انه ضربي لان المكسور بعد خبر وان كان الخبر ظرفا فقد يظن انه متعلق خبر ان المكسورة ولا يرتفع الالتباس بالفتح كما بينا مع انها وقعت على هذا التقدير في صدر الكلام وهو موضع المكسورة ولما تقدم الخبر فعرفت انه خبر للمبتدا، وانه ليس خبر المفتوحة ولا المكسورة لان ما بعد خبرها لا يتقدم عليها واذا تعين ان المتقدم خبر تعين ان ما بعد المفتوحة هي المكسورة لانها تقع في خبر جملة وهي لا تقع مبتدا، بخلاف المفتوحة فانها صحيح في تقدير المفهوم وكان عليه ان يقول لئلا يكون ان معاجلة لا ما لانه ح لا يجب خبر المبتدا، لعدم لبس المفتوحة بالمكسورة ح لان ما مالا يلبسها ان المكسورة في ما يزال ما معلوم انك فاضل وما انك فاضل لمعلوم منه فهو اذا اصطلح وما انني بدم ليس فلم يجد كان بين بني آدم كان لمتعلق كان بخبر وارد به جزء الخبر فتقدم في المسند اسم كان المبتدا، مضافا الى ذلك الخبر او لا كون عدم النفع مثلها زيدا فقولك على النفع

خبر والجملة عرضت وفي المسند، وهو مثلها خبر راجع اليه وفولك معرض عن هند المرسل اليها
واما جعل خبر المبتدا البتة بلزم الاخبار فيه للذكر لفظا وتقديرا لو قيل مثلها على الخبر زيدا أو الفا
تضمن ضمن المفرد وانه لغو بما صدر الكلام كالاستفهام وغيره فوقيف زيد فانه حكم جزء
الاسم ضمن على ما يقتضي صدر الكلام فلا جواز ان تقدم عليه لقصد ان الجملة التي هو فيها وكذا خبر
ناصبين اذا كان خبرها متضمنا للاستفهام ومستكنا فيه ضمير المبتدا، وان كان مفردا جاز على
قال لانه اذا كان الضمير مستكنا فيه كان الاجنبي مرفوعا باعتبار اصل الوضع اذ ان كان وافعا موقع
المبتدا فان محمدا خبر المبتدا خولين زيد الفاء الكن الضمير مستكنا كقولك زيد ابن غلامه فلا تطرب تاخر
لان غلامه وان كان مبتدا، فقد وقع الاستفهام في صدر جملته فلا جناح الا تقدم عليه لان ما يقتضي
صدر الكلام ما يقتضي صدر جملته حتى مر عليها كيف لا يتقدم عليه لقصد ان جملة ولا
يقتضي صدر كل جملة وان كان غلامه فاعلا فقد وقع في صدر جملة وهو كالجملة فاجرى مجرى جملة
في عدم الاحتياج الى التقدم وكذا خبر المبتدا الواقع بعد الا او معناها جزاء الواو
الازيدا ما عندك عمرو ولا يجب دخول الفاء في خبر لان في نسبة خبر المبتدا الى المبتدا نسبة
الفاعل الى الفعل لانه معمول الى الجزئين على مذهب سيبويه وانها فضلة ان لا يدخل عليها الفاء
كما لا يدخل على الفاعل فاذا دخلته فلا بد لدخولها من سبب وهيهات وتحوز فاعلم ما نقل
في قوله وفاعلم حولان فاعلم فتاها واكد وفي الجزء خلوها مما فانه دخل الفاء في خبر المبتدا
مناقضا جاء عنه بعلم فقولان فاعلم محمول على مولا، حولان يكون خولان خبر مبتدا
والفاء في فاعلم جواب شرط مقدر دل عليه جملة المبتدا على مذهب سيبويه وقدر حسن وبتقدير
ان تقول عبد الله فاضربه لانه كان خبر مبتدا محذوف او مضمر خبر مبتدا مقدر فاضربه
في تقدير واما لان واسما فقد اتى لا ان ينظم المبتدا، معنى الشرط في جميع دخول الفاء في خبر وهو
المبتدا، المتضمن لمعنى الشرط ما يصلح فعلا او ظرفا وهو كل ما يصلح كلاما للشرط
كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، وكان حق المضاف ان يكون منها ليكون الاسم
كلاما للشرط وحق العامل ان يكون فعلا مستقبلا كالشرط لا ما المنتفية للشرط الا ان العامل
لما لم يكن شرطا في كثير جاز ان لا يكون فعلا صريحا بل قد يكون مقدرا بالفعل كالظرف وجاز
ان لا يكون مستقبلا والمعنى كقولك زيد ما وافا الله على رسوله فهم فاما وهنم وكان حق الخبر ايضا
ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه مر حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة لم يلزمه الفاء كقولك
زيد والذي جاءني بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون او هو ان كان موصوفا باحدهما اي
بالفعل كقولك زيد يسعى وكادته فاين يخيب او بالظرف كقولك زيد عندك فله حزة فسعيد فان الكان
لانها مهما تكن كلمات الشرط وصفتها كقولك مهما فعلا او مقدرا بالفعل سابهت الشرط فصار خبر
8 كالذي يدخله الفاء، ومر ذكره في عنبر الكان بقولك كل رجل يأتيني فاه الدار فلزم هم فقد

نسأل لان النكرة منها كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف واما الموصوف باحدهما مثل
النكرة المضاف اليها كل ولذا قال ابن مالك هكذا او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى من
النكرة كل او معرف باللام موصوف بالموصول المذكور لدروه الاستفهام كذا ذكر كقوله صلوا الذين
فاجتهد الذين يحسبونه بسيرا فوق تلقونه متعسرا وقد تدخل الفاء في خبر كل مضافا الى النكرة
وان لم يكن النكرة موصوفة بالفعل او الظرف نحو كل نفس فاسد فوقها فاء وان دخل الفاء
في خبر المبتدا، وان لم يدخل لكن على ذلك المبتدا، كقولك ولكن ما يقتضي فسيوقف يكون وكذا ان دخل
ان عليه على راي ويلزم على الاخفش لان ان لا تفيد معنى الاخبار بل يوكد وكذا كان لا يفيد
معنى الاخبار فلا تشاء بين الفاء وبينها ولا يلزم فدوره القرآن العزيز على ذلك منه قوله تعالى ان
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق فالوا وربنا
الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ونقل عن سيبويه انه لا يجوز دخول الفاء، مع ان لان الشرط
لا بد فيه عليه ان للشاء بين التخفيف والتغليظ وكذا كما في معنى الشرط وهذا النقل غير صحيح
لان سيبويه استشهد في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم وجوز دخول الفاء في خبر ان المقرونة كقولك واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وعليه قول الشاعر علمتني الشاء علمت بنيتا ان ما جمع كونه فسوى امري في ظرف
غير نافع دون ما بنيا فضم اي بناقض معنى الشرط كليت ولعل فانها ما نافية دخلت الفاء
في خبر المبتدا، لانها للاستقبال وكما نفع خبرها غير مختار للصدق والكذب والشرط مع الجزاء مختار
لها فلو جاز الفاء في خبر هذا ان يكون ما بعد الفاء محتملا لما غير مختار لها على ان اي انما
يصح دخول الفاء في خبر المبتدا، على ان الثاني مسبب عن الاول كما ان الشرط والجزاء كذلك
نحو ان تكرمني اكرمك فان قصد السببية في ان، والا فلا فان قلت قد مر خلاف الفارسي في قولهم
ما انا بالذي قلت له سوءا ان الاول سبب عن الثاني وقد كان استغفار النبي بالحي الطير
ليس بسبب كونه مرة الله عز وعلا لا امر بالعكس فاجاب عنه بقوله لعل في حكم انها الى
النعيم حتى تعالى فلا كان الآية لا اخبار قوم استغفر لهم ثم جهلوا معطيها او شككت في
فاستغفر لك مشكوكا او مجهولا سبب للكم بكونها مرة الله وجوز حذف احد ما من المبتدا،
والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه كقولك فصبر جميل اي فامري صبر جميل او فصبر جميل يليق
لكن حذف المبتدا، هنا اولى من حذف الخبر لان الكلام سيق للمدح بحصول الصبر له وجعل
المبتدا، محذوفا يحصل هذا المعنى لا جعل الخبر محذوفا لانه يخبر بان الصبر الجميل احمل
ولقيام القرينة الحالية الدالة على خصوصية المبتدا، وهي قيام الصبر به وعدم القرينة الدالة
على خصوصية الخبر وقد يحذف المبتدا، جوازا حيث يقع الخبر المضاف الى المبتدا، عن معطوف
الا المبتدا، كقولهم راكب الناقة طليح اي راكب الناقة والبعير طليح فحذف المعطوف لوضوح

الا ترى فانه يجوز ان يكون مع النوع نوعا وانواع فنثنى وتجمع وكذا في العدد وغير مصدر الفعل
بقام مقام مصدر ح وهو ان غير مصدر اجعل مصدر بمعناه اى عن مصدر الفعل ذ ان يستغاث
ان لا يكون ملابسا لمعنى الاستغاث بان لا يكون حروف المصدر الاصلية فيه كوقعد وجلوسا فان
جلوسا وان كان لمعنى القعود الا انه ليس مصدرا لقعدت ولا ملابسا في الاستغاث في مصدر قرب
مرمعناه واستغاث كانبت نباتا فان نباتا مع قربه معناه من انبت ملابس في الاستغاث
لوجوه لو وف الاصلية في احدهما واعلم انه اما بقام المصدر الملابس في الاستغاث مقام المصدر
لها كان للناكيد ولم يكن علما فان العلم لا يكون بقام مقام غيره حتما ولا بقاء في محمد حتما ذلان العلمية زالة
معناه عن معنى عالم فلا يزال متى زالت العلمية ولانه كاسم الفعل فلا تجمع بينه وبين العمل و
نوعه كوقعدت القرفصاء كانها نوع من القعود او اكثر كوضرب شديد وكون الاصل فيه
ضرب ضربة بسوط او ضرب بسوط او ضربا يسوط وتجوز ان يكون الاصل فيه ضربة ضربة
سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد تجرى اسم دعا، غير مصدر قربا
وبعدا او صفة دعا، خرمنيا مريئا وغيرى اى غير اسم الدعا، وصفته كوضربنى انواعا الضرب
واشد الضرب وكفاقا با وقد قعدا الناس اى ينهزم قبا با وقولهم على طفيه لا اشتم الا سما
ولا خارجا في زور كلام قال سيبويه اى لا اشتم اسما ولا اخرج نوجا وقبل خارجا
عطف على حال وهو لا اشتم كقولهم بع شاة وسخالها بنقيض مجراه اى مجرى المصدر فان قربا و
بعدا لا اسمان غير مصدرين الا ان المتكلم لم يرد بقوله قربا وبعدا الا الدعا، فصارا ان
بكونا مصدرين وهما في الحقيقة آلتان للمصدر اقيمتا مقامه اى رغبت رغبا بحر و
جندل لم اصار رميا بحر وجندل على اقامة المصدر مقام الفعل لم صار قربا وبعدا لا على
انه اسم آلة المصدر مقامه واما منبا مريئا فانما لا اصلان صفتان من كمنوا الطعام ومرأ
منا، ومرآة فلما صار منبا مريئا لا تنقيض فيهم اشتملا بمعنى المصدر لانهما دعا، ولا دعى
اما في بالفعل او بالمصدر او الصفة لبست بفعل فتعين ان يكون مصدرا ولما انواعا
من الضرب واشد الضرب فان انواعا ما تبين بالمصدر صار قربا بمجراه وكذا اشد لما
اضيف الى المصدر صار بعضه لان افعل التفضيل يكون ابدا من جنس ما اضيف اليه لانه اذا
به التفضيل على المضاف وقد يعم المفعول المطلق كوحاطا، في الدعوى المرفوع اللهم
متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما حييتنا واجعله الوارث منا اى اجعل الوارث
منا اى من عشيرتنا ونسلنا لاخراجنا عنا جعلا فالوارث هو المفعول الاول متاخرا
الثاني وجعلا هنا المطلق والضمير المنصوب اجعله عائدا الى ما يعم الدعوى المتقدمة من قوله
واجعل لي لسان صدق في الآخرين ولا يجوز جعل الضمير في اجعله للابصار لعدم المطابقة بين
الضمير وبين المرجوع اليه لان الضمير اجعل العدد مذكرا والمرجوع اليه جمع ولا يصح عود الضمير المؤنث الى الجمع

وفيه نظر لانه يجوز عدم المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه عند الامن من اللبس كقوله
وان كانت واحد مع تقدم ذكر فان كن نساء او تقول لك بهنه لفظ افعال للجمع وذلك حيث
في كثير من المواضع وصف لمعنى نحو بزيتي اعشبار ونوء اسمال ونظمه امتاع وتقبل التكسير
كزانا عيم وانعام وتصغير كقوله انيعام وعود الضمير اليه كقولهم هم وان لكم في الانعام لعبرة
نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وبعد الواو ثبتي فيها اى في الابصار
يعني لو جعل الضمير للابصار يكون الوارث مفعولا ثانيا ويلزم ان يكون الابصار وارثة
ولا يتصور هذا في الظاهر والوارث يصوت اى يعود الضمير المنصوب في اجعله الى المذكور من
الاعضاء على ان اى مع ان المراد بها الجوارح الملازمة اى يكون الاعضاء المذكورة لازمة
له عند موته لزوم الوارث لانه لا فان اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا قصد ان يكون كالوا
في لزومها واستقرارها ولهذا الناوبد يسمع جعل من الاعضاء، وارثة من غير بعد ضعيف
هذا القول لحصولها اى حصول الملازمة من قوله متعنا وعلى هذا جعل الضمير لمعنى آخر من غير
تاويل هو ان يكون ضمير المصدر او من ذكر بمعنى الاسم نحو هم انا، وبادر وتحذر فعلة
اى فعل المفعول المطلق حذفا جوازا عند قيام قرينة تدل على الفعل المحذوف كقولك خير مقدم
لمن قدم من السفر فانه كما جوز اضمار فعله جوز اظهاره وحذفا لزوما يجب لا تجوز اظهار الفعل
سماعا بغير قياس اى يكون الحذف موقوفا على السماع ولا يكون له ضابط يضبط به ما
انتشر وبا طريقة كلية لا يكون من النحو وانما يكون من اللغة وكلام سيبويه مشعر بان على
الحذف هنا كثرة الاستعمال حتى صارت لكثرة مقام ذكر كوسقيا ورعيا اى سقاك الله سقيا ورعاك
الله رعيا وبه اى وسماعا بقياس اى مع قياس فانه لولا الصور المسموعة من العرب
ما حصل الضابط الكلي فيها وفي المفعول المطلق مكررا او وفي محصورا بالا او معناه اى او
معنى الا بعد اسم منفي بلم وفي لا يكون المفعول المطلق ضدا عنه اى عن ذلك الاسم الا
على طريق المجاز بان يكون من اسماء الاعيان كقولك زيد سيرا سيرا او ما زيد الا سيرا او انما زيد سيرا
فانه يعني ما زيد الا سيرا وانما يجب حذف الفعل لانه اذا وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه
لا يكون ذكره دليلا على الفعل وذكر الاسم بدل على تعينه وتكرار يقوم مقامه فحذف وجوبا
ولذا لا يجذف وجوبا لو لم يقع المفعول المطلق مكررا كقولك زيد سيرا سيرا او لم يكن بعد الاسم
المذكور ركوب قولهم ما كلا لو اذا كنت الا اسدا كذا وكذا يجب الحذف لانه اذا وقع محصورا بعد هذا
الاسم لان المنصوص حينئذ مثل مذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد مع ان وقوعه بعد هذا الاسم يدل على تعينه ولذا لم تحذف من قولك
ما زيد الا سير او زيد لا سير البتة مع الحصر منا واحترز بقولهم بعد اسم لا يكون خبرا عنه عن
نحو ما سيري الا اسير سريد فان سيرا وقع خبرا عن سيري فلا حاجة لتقدير الفعل وقوله محصورا بالا او

القصد وقبل ان تعرفه بحرف التعريف منويا وقبل ان تعرفه بالقصد ومعرف منصوب
لفظا او تقديرا ان كان مضافا اضافة حقيقية او لفظية نحو يا عبد الله فانه لا يجوز بنا المضاف والمضاف
اليه معا لعدم مشابهتهما له في التعريف الا قليلا ولا يجوز بنا المضاف وصف لان المضاف مع
المضاف اليه هو المنادى فيكون الواقع موقع ضمير المضاف مع المضاف اليه فلو كان
بنى المضاف وصف كان ذلك تقديما للحكم وهو البناء على علته وهي وقوعه موقع الضمير او كان
مشابها به ان بالمضاف وبان يتعلق به شيء يكمل به تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاسم
نحو يا خيرا من زيدا ومعطوفا عليه ويكون مع المعطوف اسما للشيء والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فان
هذا المجموع سواء كان اسما لعدد معين او لشخص مسمى به للمضاف فاعرفه كالمضاف او كان
مفرغ استفهاما فانه لم يبن ايضا لعدم مشابهته للمضاف في التعريف والتنكير الا على بابا حذيفة
فانه لا يقصد ولا بعينه فيكون نكرة او معرفة مجرورا بالى دخل لام التعجب نكرتها منه ووزانه
وهي غير خلقاء نحو قولهم يا للماء كانهم رأوا ماء عجيبا فدعوا من يدخله فاذا وقع بين اللفظة وكانهم
قالوا يا ماء احضر حتى يراك ويتعجبوا منك والام الاستغاثة نحو يا لله للعلمين وبين اللام المفتوحة
في نحو المذعور عند سبوبه او لطوفان الماء الواقع مقام عند المبرد وقد ذكر مع اي له نحو فعل
متعد بنفسه يضعفه بالاضافة او للضعف الواقع مقام وانما خصت اللام من بين اخواتها بالزيادة
معناها وهو الاختصاص لمعناها لان المستغاث به هو الذي منه مخصوص من بين اشياء بالدعاء
وبالاختصاص يفتحها مع فتح اللام المقحم مطلقا الى سواء كان المنادى المنجى منه والمستغاث به
معطوفا او لا كقولك فيما كان مستغاثا به كقولك للام الداخلة على المضمر مفتوحة مطلقا سواء
كان منادى او لا لان الاصل في كل منهما على ما قرر في محله واللام الابتدائية
على الفتح لتقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على خلفه غالبا وانما كسرت اللام الداخلة على
المظهر ليوافق ما بعدها وكذا معمولها لموافقة الجر الجر احترازا عن مخالفتهما مع حصول الفرق بينه
وبين لام الابتداء وبفتحها في المظهر المستغاث به وكذا المنجى منه والا ولا ان يذكر ايضا لان
الفتح لا يختص بالمستغاث به اللهم الا ان يقال ان لام المنجى منه وهي الداخلة على المدعو اليه هو المستغاث
اللام من الفرق بين المدعو وهو المستغاث المكسور اللام والمنادى محذوف فلو قدم الفتح في
المنجى له فقال لك لانه قد يقال يا لمستغاث المكسور اللام والمنادى محذوف فلو قدم الفتح في
المستغاث به لم يكن بينه وبين قولك يا للمظلوم اي يا قوم والفتح الداخل على المدعو اليه
لانه منادى وهو واقع موقع الضمير ففتحت اللام فيه كما فتحت اللام الداخلة على المضمر ان لم يكن
المستغاث به معطوفا بغير يا. وكان اي يذكر هذا القيد لانه لو كان معطوفا ساوى وجب ان
تكون مفتوحة ايضا لعدم الفرق كقولك يا بعطفنا وبالربا وبكسر اي بكسر اللام
على الاصل ان كان المستغاث به معطوفا فان كان لمعنى من بين المدعو اليه والمدعو بالعطف لان المدعو

اليه لا يعطف على المدعو كما بالكهول والشبان للمجيء وبكسر في مطلق المستغاث من اجل سواء كان
معطوفا او لا وقد عرفت ذلك وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانه يجوز
فيها الرفع ان كانت مضافة غير اي واسم الاشارة احتراز عما كان المنادى المبني احدهما فانه لا يجوز
في توابعها المعربة الرفع والنصب على المحل ان تنصب من التوابع ما لكونها مضافة او مشبهة
بها اي بالمضاف وهو يا خوبا زيد ذا الجمة فانه يجب نصب الجمة على كل تقدير اذ لفظ زيد على اصله
توابع المبنيات وهو محل على محلها اي محل المنادى المبني ينصب ويقدر ان على انه
ينسحب عليه كل ما يتبعه بالعامل وهو يا يوجب النصب ايضا لان المضاف اذا وقع في حرف النداء لا
يكون الا منصوبا وانما قلنا اضافة حقيقية لانه يجوز في المضاف بالاضافة اللفظية الرفع والنصب
كقولك يا زيد الحسن الوجه لانه لما كان في تقدير الانفصال كان في حكم المعرف فان قلت ان كان الاعتبار
بصورة الاضافة فهو مضاف فينبغي ان يجب نصبه وان لم يكن الاضافة اعتبار كان قولك يا زيد الحسن
الوجه في تقدير يا زيد الوجه والمشبه به منصوب ايضا كما كان قولنا المشبه بالمضاف اذا كان
منادى كان حكم المنادى المضاف في وجوب النصب ما له كان تابعا للمفعول به فلا يجب نصبه كما
يجب نصب المضاف نحو يا غلام لا، العبرة في جملا وبهذا البيان يكون في قوله او مشبهة بها نظر
وانما كان حكم المشبه بالمضاف له او قع منادى حكم المضاف ولم يعتبر فيه الاول له الحكمي ليتبين على الفهم
واعتبر ذكر فيه له او قع تابعا لان اعتبار ذكر فيه له اكان منادى ليدل على ان تكلف لتصحيح
امر غرض هو البناء، ولا يلزم من اعتبار حكم الاول له فيما اذا كان تابعا ذكر وان كان توابع
المنادى المبني المذكور معربة او في حكم كالمضاف بالاضافة اللفظية فالصفة والتاكيد المعنوي لا
اللفظي لان حكم على الاكثر حكم البدل لانه هو الاصل في اللفظ وعطف البيان وعطف النسق
باللام وان كان مع لام التعريف واعلم ان قول ابن الحاجب المعطوف المتبع دخل يا على
او لى من قول الخصم باللام لما يرد عليه يا رحمن وانما لانه لا ينصب ترفع من التوابع
الا ربعة على لفظ المنادى حملا على لفظ المنادى وان لم تجز في سائر المبنيات احمل على اللفظ فقال
فانه هو الا الكرام جز الكرام حملا على لفظ هو لا، وان كان في المنادى اشبه رفع الفاعل
ان كل واحد منها معرف ونصب على الاربعة حملا على محل المنصوب لانه مفعول دفعا
يا زيد الطريف الظريف وبا تيم اجمعون والضعين وبا غلام بشر وبشرا وبا عمر الحارث
الحارث البدل المعطوف بغيرها اي بغير اللام كالمستقل من المنادى نحو الا عاد وابنا،
بعين فعل كل واحد منها منادى حسنا فتا سواء كان متبوعه مضموما او لا نحو يا زيد اخانا
وبا زيد وعبد الله فعل اخانا وعبد الله منصوبين وان كان متبوعها مبنيا على الضم والمفرد
يا خانا زيد وبا عبد الله وزيد فعل زيدا مبنيا على الضم وان كان متبوعه منصوبا فكذلك ان
البدل مستقل ولم يخرج المتبوع قبله عن ان لا يدخل معه من المتبوع والذي لكان في حكم تكرير

يجوز اظهار العامل عند لعصمهم نظرا الى ان تصريحا بمنزلة الثابت بالعامل وضيق الوقت عن
ذكر العامل مع جواز حذفه فجاز ذلك فان قلت فان مجرور ان المنوية تنبئ او ضعيف فيقدر
بابا كما مر ان حذف ومر انك تحذف بابا ان تحذف والك تحذف فكيف ان وان ما كانتا
موصولتين على ما بينتم بصلتهما الكلام مع جملة الخ بعدهما فتقدير اسم وقصد حاجة حذف غير الجر
معها قياسا التخفيف او كان مجرورهم تقدير اي تقدير ان الخفيفة فهو المراد في قولهم
فابا كي ابا كي المراء فانه الى شذوذا والشرط جاز فان المراد وموضعه الجر دلالة على التقدير بابا كي
من المراء فحذف من منع لانه تقدير ان تمارين وهو قول الاخفش وعن الخليل نصبه اي
نصب المراء بفعل لم يقدر وهو احذر وما قبله وهو ابا كي ابا كي تحذير مستقل بنفسه ويكون من
باب الاسد الاسد والمراء على قوله من بابه اي من باب التحذير وبعد الحذف حذف
الجار وان وان محلها اي محل ان وان مع ما بعدهما جر بالجار المحذوف كما في قوله
الا انزع الخ فعن ينصب بعد كما في قولهم واخذ رموسى فوسها اي من قومه ومحلها
بعد الحذف عند الخليل على ما كنا عليه كما في قولهم روية خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت الخبر
والمفعول فيه موزان او مكان حصل فيهما كوصف نحو وسرت فرسخا او في بعضهما نحو
وجبت يوم الجمعة وجلست اليك فعل دخل فيه قولك يوم الجمعة حتى فيما قال مذكور لفظا
او تقديرا خرج عنه ولكن دخل فيه الدهر في قولك اتيتك يوم الدهر فان الدهر ينفع فيه فعل ما كور
وهو الاتيان مع انه ليس بمفعول فيه واعلم ان تعريف عامله بان الخ جيد وهو ما فعل فيه فعل
مذكور حذرا من توهم تعريف الشيء بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف اذ المفعول فيه في تقدير الذي
فعل فيه الفعل ولو قال في تعريفه ما ينتصب عامله باعنى او ضمنه معنى ما فعل فيه طلع عن اللبس
واعلم ان الحذف الواقع في الزمان ان كان منفرقا لجميع الزمان او اكثره يرفع الزمان مع
جواز نصبه ووقع نفي نحو الصوم يوم والسير شهرا لئلا كان السير واقعا في اكثر لانه يتبادر فيه
اياما كثيرة ولو ان لم يتعرف جميع الزمان او اكثر فالاغلب نصبه او جر بفي نحو الخروج يوما او
في يوم وقد يرفع كقوله الخ اشهر معلومات حج او بل اشهر الخ اشهر او الخ عمار اشهر الا بذان
بان افعال الحج انها مستغرقة لجميع الاشهر وكلها اي كلا الزمان والمكان متصرف و
غير اي غير متصرف ومعدود مختص وعكسه فالمتصرف ما لا يلازم الظرفية اي النصب
على معنى في ويجوز ان يعتقب عليه العوامل كاليوم والحين نحو هذا حين ورأيت حينا
ومجيئ من حين وعن اي المتصرف ما لزم الظرفية كسرا دا مرة وذا صباح والمرة
فعلة من المرور وذات وذو امرأة الستة ولذا اضيفا الى ما هو المنصوص بالنسبة يحتاج
اذ ذكر الى تأويل كما يحتاج اضافة المسمى الى الاسم نحو سرا دا مرة وذا صباح سرا بارح
صاحبة هذا الاسم ووقتا صاحب هذا الاسم فذا وان اضافا لمحذوف منصوب ومجرور واختصاص

ذا بصفر

ذا بعض الظروف وفي ان بعض آخر منها مما يحتاج الى السماع واعلم ان الظرف غير المبهم لا يجر ضه
من عدم التصرف كعند وقبل وبعد فانك لا تقول زيد عندك ولا قبلك ولا بعدك بدخول لها على غير المتصرف و
المعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم نحو اليوم والليلة تقول في جواب متى قال كم صمت يوما والمختص من
الزمان ما يصلح جوابا لمتى تقول في جواب متى قال متى جئتني قلت زيد يوم الجمعة والفصول الاربعة الخ
والصيف والخريف والشتاء يصلح لها ان يصلح جوابا لكم ولمتى تقول في جواب متى قال كم صمت
او متى جئت الصيف والمبهم من الزمان ما يصلح جوابا لها اي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول
في جواب متى قال كم صمت او متى جئت حينا او زمانا والمعدود من المكان ما له مقدار معلوم الحس
كالفرسخ فانه مقدار من المسافة ومقدار ما بين عبد الله خلوف والبريد فانه انما يطلق عليها عتبارا وكونه
مقدارا ثابتا غير سيلا والمختص من المكان ما لم يستعمل الا باضافة الى ما ذكر او بحرف في او مساواة كالدار والبيت
والبلد فانها اسماء للمكان الموا ضع بسبب اشتمالها على البلد والبيت في الدار والدار
والسقف في البيت والمبهم من المكان ما لم يستعمل الا بالنسبة الى امر غير داخل كل الامر فيه كالجهات
الست للعبد نحو قعد امامك ووقفت خلفك فان اطلاق الاول باعتبار وجهك ذكر المكان واطلاق الثاني
باعتبار ما يليك اياه ولا شيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيها ويدخل في المبهم المعدود لان
الفرسخ لم استعمل باعتبار قيام سير غير داخل في مسماه ويلحق بها اي بالجهات الست في انتصابه بتبعيد
في عند وشبهها اي شبه عند نحو لدى وقرب وسوى للابهام اي لابهام عند وشبهها وعدم
تعينها فانك اذا قلت جلست عندك لا تعني ولا مكانا بعينه بل عنيت ولا الامكنة الخ حوالبك
كما انك اذا قلت جلست خلفك لا تعني ولا مكانا معينا بل عنيت ولا كل مكان خلفك الى انقطاع
الارض والاحتياج الى هذا الاطلاق لان عند ونحوها داخلة في المبهم بالتبعير المذكور فان
اطلاق عند على ما يقرب بشيء انما يكون بالاضافة اليما يبعد عنه وانما تحتاج الى هذا الاطلاق
من تفسير المبهم بالجهات الست وحدها كما هو مذهب بعضهم ويلحق بها بالنقطة مكان في قولك جلست
مكانك فانه لم يكن مبهما بالتبعير المذكور لانه اسم ما يمكن فيه وليس اطلاقه عليها عتبارا مر غير
داخل في مسماه ولكنه الحق بالمبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بحذف لفظة في منه والا
الامكنة كثيرة فكان في لفظ مكان ايضا ما كان في الجهات الست وقولهم لكثرة تحتمل مذهب المبرد
ويلحق بها ما بعد دخلت من الامكنة المختصة نحو دخلت بطريق التوسع لكثرة استعمالها فان دخلت
لازم وما بعدها منصوب على الظرفية ويكون الحق المبهمات على الاصح وقال الجرمي ان دخلت
متعدوا بعد منصوب به فلا الحاق على قوله وتمسك الاول ان مصدرها جاء على صيغة المفعول
نحو الدخول على الاغلب مصدر اللازم ولان ضد الدخول الخروج وهو لازم باتفاق ويجاب
باستعمالهم في نحو دخلت الدار وقال الجرمي ايضا متعد لان المتعدي هو الذي لا يتعلق الا
بمتعلق غير الفاعل والدخول هكذا لانك لو قدرت انتفاء المدخول فيه عن الزمن لم يفهم منه الدخول

الظروف

الدار

منه

ان

ولان

العامل فيها والحال وصاحبها فان تمحض تنكير صاحبها ان تنكيرا صاحب حال بان لا يكون مختصا او جمع بين الوجهين المذكورين او تضمنت الحال معنى الاستفهام وجب تقديمها اى تقديم الحال عليها اى على صاحبها لكن عند تمحض تنكيره انما يجب تقديمها على صاحبها فقط فى كل ما ليس نعتا البتة فى صورة حال من المفعول به نحو قولنا ضربت رجلا راكبا لم قدمت عليه حاز الوجهان والا عند تضمنها الاستفهام فانما يجب تقديمها على صاحبها من العامل فى كل ما قضى الاستفهام صدر الكلام نحو كيف جئت ما اعتبنا على ان حال فعلت وتجوز ان يكون كيف صفة مصدر محذوف اى افعالا بنا على ان ظرف فعلت ولا تتقدم حال على العامل اذا كان العامل اسم الشاعر نحو فى زيدا قائما او ان تدل الحال كونه قائما والبيت والعلم والكل فى كل ما كان نحو لبيك فانا عندنا الى اجابتك عندنا وحال قياسى وعليه قولهم العلك قائما عندنا وكان زيدا قائما الاسد وكذا كل ما كان بمعنى الفعل كحروف النداء نحو يا رتبا منتظما علينا وهو والتشبيه نحو زيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير اداة حال عليك نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب خوانا فى بنى فلان اخوك واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا والمراد بمعنى الفعل كل ما ينتظم من الفعل ولا يكون موافقا له فى الاشتقاق فلا يرد ان يقال ان كان اسم الشاعر الى آخره ان كان معنى الفعل ليكون لازما فيدخل فيه والمعنى دلالته لان معنى الفعل لكونه معنى الفعل يمنع تقديم الحال عليه مخصوصة كونه اسم الشاعر والبيت والعلم وكان فى كل الصفة المشبهة لعدم موافقته له فى الحروف والصيغة و الفعل الصريح ضعف بالتالى بدليل انه لا يجوز ضربت زيدا الا النصب ويجوز زيدا ضربت الرفع على تقدير زيد ضربته ويجوز ايضا لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد وان ضعف الفعل الصريح بالتالى كان معنى الفعل وغاية الضعف فلا يجوز عليه الحال المتقدم خلافا لفعل ونحوه فان الحال تتقدمها الم يكن ما يمنع من تقدمها الا ان كان العامل فعلا غير متصرف او افعل التفضيل او مصدرا او صلة ال او صلة لام الابتداء نحو لا صبر مخشيا او ان او كانت الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا متصرفا بلام الابتداء نحو لا صبر مخشيا او لام القسم نحو والله لافعلن جالبا ولا يتقدم الحال على الظرف المتعلق العامل فيها وهو ما يتعلق الفعل ايضا خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدا مستقدما على الحال نحو زيد جالسا فى الدار اما مع تاخره فوافق سيبويه والمنع فلا يجوز عندنا ايضا قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد بخلاف الظرف قائم يجوز تقديمه على الظرف البتة ولم نجد ذكر الحال وان كان بينها من التشبيه نحو اكل يوم كرديم فديم مبتدا، وكل كار والجور وضيل وكل يوم منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذى هو كل فكل الناسخ فى الظروف لم يتسع غيره وجوزنا ان يكون معنى قولهم خلاف الظرف ان الحال لا تتقدم على الظرف المستقر العامل فيها بخلاف الظرف اذا كان حالا فانه يجوز

تقدم

تقدم على العامل المعنوى اذا كان ظرفا مستقرا تشبيها بالظرف المستقر الذى وقع حالا بالظرف اللغو الذى يجوز تقديمه على عامله المعنوى نحو فى الدار زيد قائما ولا تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كانت الاضافة معنوية نحو قولهم يا بديعا ابراهيم حنيفا او لفظية نحو جاءنى ضاربة زيد مجردا او الحرف الجر على الاصح فلا يجوز مررت جالسة هند لان الحال تابعة لذى الحال لانها صفة لها الاصل فلا يتبع حيث لا يتبع منبوعها والمجرور بالاضافة او الحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا تتقدم عليه وابن كيسان وابن برى ومن وافقهما جوزوا تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر كالجزء من الفعل والتضعيف فى تقدير انفصال ما تمام الفعل ويكون فوقك زيدا منطلقا كفوقك زيدا راكبا عندنا لا فرق بينهما عندنا راكبا وكما يجوز فوقك زيدا منطلقا عندنا ايضا وقال ابن السراج انما امتنع هذا لان الفعل انما كان لا يصل الى ذى الحال الا بحرف الجر ولم يجز ان يتقدم الحال فيما كان من الفعل بحرف الجر وقيل ان تقديم الحال على صاحبها المجرور يجوز فى المجرور بالاضافة اللفظية كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا وفى ابن كيسان ذلك فى ما ارسلناك كافة للناس بان كافة حال من قوله للناس ومجرور باللام اى ما ارسلناك الا الى الناس كافة ان جعلها لبس بمبنيت وجهان الاحتمال نصبها بالمصدر اى ارسلناك الا ارسالة كافة للناس او بما تضمنه معنى الكاف من الفعل اى ارسلناك والتاء فى كافة للمبالغة كالتاء فى علامة وراوية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافة للناس عن الشرك او الكتاب الكبار وقد يكون الحال جملة لان المنصوب من الحال يخصص بعمومه وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال وهذا التخصيص يحصل من الجملة كما يحصل من المفرد حتى ان غير الخبرية الطلبية او الباقية بالاستقبال، ومضمون الطلبية لا تخصص مضمون عامل الحال لان مضمونها ليس كما صار على اليقين فحالان يكون حاصلا لغير واما مضمون الباقية بعينه كقولك واستريت فغير منظور الى وقت حصول مضمونها لان المنصوب منها مجرد ايقاع مضمونها فلو جعلتها حالا لكان منظورا الى وقت حصوله ليتخصص وقوع مضمون عاملها بوقت مضمونها وهذا تناقض فالمضارع المثبت بالصيرورة نحو انى مصور لك الجربوعا من اسم الفاعل لفظا ومعنى فيكون جاءنى زيد يركب بمنزلة جاءنى زيد راكبا مع كونه واقعا على الاصح وهو الاقوى لتجرده والحدوث وعلى تاويلها بالاستقبال وهو مجرد عن معنى التى لا تقول جاءنى زيد لما سيقع وانما تقول جاءنى زيد راكبا والحال اذا كان مضارعا مصدرا بقد فيه دخل الواو وكثيرا ما لم تقترن وتنفى وقد تقول الى رسول الله اليكم والا سعيه بالواو والضمير لك الم يكن موكلا بحوطتها زيد وابن عقيل لان الحال لكونها فضلة يجئ بعد تمام الكلام احتياجا والاكثر الى مربوط فصدرت بجملة التى اصلها

قوله مه

قوله

قوله

قوله

قوله

الحال وهو بسر وكذا الضمير المجرور ومن عابد الخ فيلزم تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالين والصحة وهي حالة كونه رطبا فوجب ان يكون الخبر مقيدا بحال البسرة ليلا يلزم هذا المحذور وانما كان مقيدا بها لزم ان يكون عاملا فيها فان الطيب عنا بمعنى زال طيبه وح لا
ف ذو حالين مختلفتين في الحال الاولى باعتبار العضو والثانية باعتبار المفضولية وعمله
في الاولى باعتبار زال وفي الثانية باعتبار الطيب حتى يكون الحاصل معناه هذا زال بسرا
في الطيب على طيبه وحالكونه رطبا فعلى هذا لا يلزم تقييد الشئ الواحد بحالين مختلفتين وانما يجوز
تقديم على الطيب مع انه لا يجوز تقدم معمول فعل التفضيل عليه لان عامله الحال الاولى عامل
الفعل الصريح لان عامله فيه باعتبار العضو وهو الذي حدث الفاضل الطارئ دلالته على حدوث
المفضول ونقول فعل متعلق بحدث المفضل عليه بجنبه ومتعلق حدث المفضل بجنبه لدفع
اللبس ونحذف على الحال عند قيام قرينة عليها كقولك ٢ فر شهد مكم الشهر فليصم اي فليصم
من شهد منكم فاصم من شهد محذوف منكم وهو حال وكقولك مررت بزيد سالما اي مررت بزيد
وكذا حذف العامل فيها حذفا جوازا عند قرينة حالية كقولك للمسافر وهو يهيئ السفر راكبا
مهديا اي فاذهب راشدا احمديا او مقالية كقولك راكب الفلك بالكسر حيث والزوم في حال
موكدة على قول من قال ان الموكدة لا تجئ الا بعد الجملة الاسمية والاكثر ان الصفة في قولك ٢
ثم وليتم مدبرين فاعل معنى المصدر الذي هو كرات او عدا وقد سار الراكب اي انفعد فعدوا او
على ان مدبرين منادى والياء للعين او للتولية حتى الحال المؤكدة الرجلة عند لم اسمع جامدين
معتبر اعلم ان منهم من استظهر على امر المؤكدة فجعل الحال على قسمين كما ذكرنا ومنهم
بحدوه ظاهر كلام الكل ومنهم من جعلها محذوفا وحذا وتبع عليهم ان الجملة في قولك الموكد
عدوفا ان كانت مقيدة لزم اختلال معناها لانه يلزم ان لا يكون انا الا في حال المعطوفة
وليس كذلك وان كانت مطلقة لزم اختلال معنى الحال لعدم افادتها التقييد واجاب ابن
من الافعال لا يقبل التقييد كموتحققت لان ان فاعلا ان الحال انما تفيد التحقق بحسب يلزم
انتفاء لما اقعد بل انما ذكر الحال ليعلم انه كذلك عند التحقق والتحقق مستمر فكذا الحكم في الموكدة
فانها انما تفيد تقرير معنى جملة المشتملة عليها الا تراك لا تقول انا ابن زيد بل ابوك عطوفا الا عند ظهور
ان ثم رايتك رابع زيد وعطفه كما ان غير الموكدة انما تذكر عند التباس الحال مع ما كذا
قبل والاولى ان يقال الحال مبينة لهيئة الفاعل او المفعول دائما ومعنى تحققت الان ان
فانا جعلته حاصلا في علم حال فيما سيكون فيد الاحصول لا الدوام العلم الحاصل حتى لو
قدر عدم القيام يلزم انقلاب العلم الحاصل وكذا اذا كان انا للتقدير
في زيد ابوك عطوفا حتى عطوفا كان التقييد جعلا المعرفة وبصير الحال حالا مقيدة
لا مطلقة وانما سميت موكدة لانها تؤكد الخبر الذي يدل الخبر عليها اي على الحال بالالتزام لا

يستعمل من الحال الا فيما اشتهر فيه الخصلة التي دلت عليها الحال وتلك الخصلة فد تكون
فخرا كقولك حاتم جوادا او تعطي كقولك كانت الرجال كاملا او تختبر كقولك موا المكيين مرحوما او تعهدا
كقولك الحق بي شفيقا كالدما، وغيرذلك كقولك زيدا بوك عطوفا والعامل عند سيبويه فيها
متقدر بعد الجملة اي حقه عطوفا من عرفت الامر اي تحققته وعرفته وعلى هذا يكون بيانا للهيئة
المقصودة وانما يلزم حذف عاملها لتقدم الجملة اما، فلكون العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم
والمتكلم في قولك زيدا بوك عطوفا اثبت الملزوم لزيد ومن اثباته اثبات اللازم له فلا حاجة يلزم
الى ذكر فعله واثبته وقيل ان التقدير تحقق عطوفا ويكون على هذا بيانا لهيئة الفاعل
قال ابن هاشم العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليكرا بوك عطوفا لان الجملة وان كانت انشائية
جامدين الا انه يجعل من اسناد لقصد بها الى الا يتضمن من معنى الفعل وعلى هذا يكون
العامل معنى الفعل فلا يجوز تقدمها على اي الجملة والا على احدهما ويجوز تجئ بها بعد الفعل
الاكثر مخالفتها للفعل لفظا لا معنى كقوله ٢ ولا تعثوا في الارض مفسدين وكقوله ٢ ثم وليتم
مدبرين وقد يجئ موافقة لفظ الفعل كقوله ٢ وارسلناك للناس رسولا والتمييز هو مصدر
بمعنى التمييز بكسر الباء، على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غيره لانه او بفتحها على ان
المتكلم يميز بهذا الجنس من سائر الاجناس لئلا ترفع الابهام بالتعيين بعض محتملات بهام
فيه غير ما لصقه والحال والمحتملات بفتح الميم لان المحتملات بكسرها هي التي انتصب عنها التمييز
فان قولك عشرون درهما والمئون او زنة ون محتملات لان يكون من الدراهم والدنانير والدراهم
والدنانير التي تذكر لازالة الابهام المحتملات بفتح الميم لانها التي احتملها عشرون ونحوها وضعا
اي انشأت، من المحتملات وصفت باعتبار اصل الوضع والا فهي بعد التعيين بعض
محتملات الاسم المشترك كعين جارية فان الابهام ليس باصل الوضع لان الواضع وضع
لمعنى معين ثم انتقل منه او من واضع آخر ان بعض ذلك اللفظ المعنى له وضعين فيحصل الابهام
عند استعمال لاجل الاشتراك العارض عن ذات تتعلق بعلم يعين لتضمنه معنى الرفع
واحترز به عن الحال لانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات وعن الصفة
نحو هذا زيد طويلا فان طويلا باعتبار الذات لا الابهام وانما الابهام فيها باعتبار الصفة
وصفة الذات جنس دون الذات وفهم من قال ان التمييز مفرد يخرج جمع التكسير
لان التفسير لما وقع لم يكن مفردا في قولك جمع في اصله وضعه كما ان الدرهم لم يكن منها من
قولك عشرون درهما ولان خروج التمييز بيان لهيئة الرجوع الى الذات الرجوع وقولنا بعين
بعض محتملات او من قولنا غير ما يرفع الابهام لان المراد، برفع الابهام ان كان رفع جميع
الابهام في التعريف فما دل لا يجب ان يكون التمييز رافعا لجميع الابهام وان كان المراد
رفع بعض الابهام يكون في قولهم ابهام واكثر قولهم شائع، فوضعهم من قولنا غير المستغرق لان

يكون شيء مما ذكر فذكني يا سيد شهيدا وما احسن جليم جلا الخبر الخبير لغرض الابهام اولا
ثم التفسير ثانيا طلبا للمبالغة فان يكون السيء مجملا فيها اولا ومفصلا ثانيا اوقع للنفس
من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوف الى معرفة ما ابهم عليها وتتوقد واعجبا الا
طلبه والعرب من اساليبهم التاكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته تبيينا جليا ومفصلا
وما ذكره من انه اكد ما ذكر مرتين ولصف فلو قدم التمييز على العامل او على المميز لزال هذا الغرض
والمستثنى وهو من الشيء وهذا الصرف يقال في عنان اذا اعرض فيها سمي به لان المستثنى
مصروف عن حكم الاول او من جنسه ان منه عنى يدل ان الحكم منوع عنه فيما معنى ما قام
الا زيدا جاء القوم وما جاءني زيد منفصل وهو الخروج هم متعدد حسا نحو جاءني القوم الا زيدا
او حكما نحو ضربت زيدا الا راسه بمعنى ان يكون المتعدد ملتفتا نه مذكورا او لم يذكر بل يكون متروكا
الذكر نحو ضربت الا زيدا فانه اخراج بالاغير الصفة لان المذكور بعد الا للصفة لا يكون مستثنى كقولك
لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا والخروج نحو ما قام القوم الا زيدا فانه اخراج من متعدد حسا
بعد الجمع لكن مستند من غير اخراج سواء كان من جنس الاول نحو جاءني القوم الا زيدا او لا
بالقوم اجماعا غالبة منه زيدا وان لم يكن من جنسا او نحو جاءني القوم الا حمارا والظاهر ان منقطع هم
منا منقطعا بناء على ان حيث قال لا يمكن احد المستثنى باعتبار المعنى قد يراد ان المنقطع
من حيث المعنى وهو قضية الذي به يتميز من المنقطع وغير مخرج ولذا اختلفوا في حنيفة
لا يمكن جعلها في حد واحد لان المختلفين في حنيفة لا يتساويان في جميع ما ذكرناه وانما يمكن جعلها
في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين في حنيفة يجوز اشتراكهما في اللفظ وفيه نظر لان صحة
تعريف الجنس لا تتقرر الى جميع انواعه فالتعريف حينئذ لم تنتج اختلاف حنيفة نوعي المستثنى
عن تعريف المستثنى من حيث هو هو فتقرر حد المستثنى باعتبار حنيفة لا باعتبار اللفظ
سواء كان متصلا او منقطعا هو المذكور بعد غير الصفة واخواتها لما كان المنصب مخرجا
من متعدد فلانه من الجنس بل من شرائطه وتقوم به ما قالوا ان ما لا يخرج فحنيفة او
بعد ما من متعدد لفظا او بعد ما فان المستثنى المنقطع مخرج بعد ما نحو قوله ما لهم به
علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم فحنيفة قد يدخل بعد ما الخاطر فيه لا تنهان
بذكر لقيامه مقامه ومنه قولهم ما زاده الا ما خرة وما نفعه الا ما خرة اي ما عرض له عار ضرا لا
نقصانا وما فاده الا ما خرة ومثل قولهم ما فاده صحيح الا ان هذا اعتراض ان المستثنى منه
ان كان متصلا وجب ان يكون مخرجا من ان اخراج وان كان منقطعا كما لا بد ظرف في العامل
لانه بمعنى لكن وهي انما تدخل على المبتدا والخبر فاجاب عنه بقوله مجمل على حذف المبتدا
ولكان التقدير لكنه خبر فاكثر الاكثرين على ان الا في المنقطع بمعنى لكن وانها هي انما ضمنت
بنفسها نصب لكن لاسمها والها خبر مقدر على حسب المعنى والمراد بخروجها جاء لقصد الاحتراز

فانه نقوبل لكن حمارا حاجا، ومنهم من يقول انه يظهر لكنه كما في قولهم الا اجورا فان الخبر هنا ظاهر الا ان الاسم
محذوف وسمي المضمر هنا اسم بالمبتدا، لانه في الاصل مبتدا، ومنه ما زاده الا ما نقص وما نفعه الا ما ضرة
قال سيبويه فيهما كانه قال ولكنه ضرة ولكنه نقص ومثل لكن من الشعر قول النابغة ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب اي ولكن سيوفهم بهن فلول وبكن حمار
قولهم الا يوبر على انه استثناء منقطع ويكون الاجوبة موضع الجر او الصفة على معنى ان
كان الخبر فقد صحة فلا صحيح فيها الا يوبر وهذا سوال وهو انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
ان كان زيد داخلا في القوم لزم صحة الجمع بين النقيضين وهو باطل وان لم يكن داخلا في القوم لا زيدا
ذكل بالاتفاق عنه الجمع فصار الجمع متعذبا له ومنفيا عنه فلزم التناقض وهو باطل الاستثناء
التبيين يعلم كقولك له علي الف فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فانه لما ذكر زيدا بالف سنة على الاجمال
جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيتبين ان لم يخرج شيء لانه يبقى الى ان يكون لبث
اقل من الف وقد علم انه لبث الف وان لم يكن زيد داخلا في القوم لزم خرق اجماع اهل
العصر لانعقاد اجماعهم على ان المستثنى المنصب اخراج ما بعد الا عما قبلها فاجابوا عنه بوجهين
كما قد سبقا مرة وهنا عند واما رد الاول بقولهم والقول بان الاستثناء مبين للغرض
المتكلم لا مخرج فلا يلزم التناقض فاسد لانه اي لان الاستثناء حينئذ لا يكون تخصيصا ولا مخرجا
منه كثيرا بما يقع نقضا لاحتياج المبين اي المبين كقولك له عندي عشرة الا واحدا فان العشرة
نص في مدلولها والاصح ان يقال ان المتكلم اراد بالعشرة تسعة فذكر الا واحدا التبين مراده
لانه يلزم منه بطلان التنصيصية ولان اجماع النحاة على ان الاستثناء المتصل اخراج يبطل
هذا القول ايضا والقول بان المخرج منه والمخرج والاداة اي لها الاستثناء بعض واحد
من غير تقدير الاول بعض ثم اخرج منه ما كان وضع الاربعة عبارة ان اربعة وخمسة الا
واحدا فقولنا خمسة الا واحدا المعنى اربعة فيه هذا الاخراج هنا ايضا صحيح يلزم التناقض
اذ التصور معنى اقراره الجميع على حالة فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا
بقوم وفهم القوم بقوم وان فهم زيدا وفهم اخراج زيد بقولها الا زيدا واذا كان كذلك فلا يكون
المخرج منه مع المخرج والاداة بعض واحد وكذلك اذا قال له عندي عشرة الا واحدا يعلم قطعا
ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمسة وتسعة اخراج واحد من الاخراج والواحد
انه مخرج وهذا القول باطل ايضا باجماع النحاة على ان الاستثناء اخراج لا اخراج هنا
وبانه لم يوجد بكلمة مركبة وضعت لمعنى مفرد ولهذا كان هذا القول اقبح لكن الاولى
على ما في الحق ان يقال في الجواب عن التناقض ان الكلام تم باخره لان التناقض
على ما قالوا ينشا من النسبة ولا يحكم بها الى النسبة الابعد كمال فهم المفردات وتمامها فلا يلزم
التناقض لان الحكم بنسبة القيام الى هذا الذي والذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فيكون

مجموع المفرد احد والمنسوب اليه البتة الا انها عوض الجزء الاول وهو القوم بما يستحقه المفرد
غير من المسئلة والكلام يسبق الجزء الاخير وهو زيدا عمرا معينا نصب تشبيها بالمفعول
كبدل البعض نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فان الحكم بنسبة
الضرب السلب بعد ذكر المبدل والبدل وهو لا يكون حاصلا معنى قوله تم وسد على الناس
مجاري البيت متسعا على اي سبيلا امرضا لجميع امرين البعض في وقت والحد حتى يلزم ان
لا يتبع بدل البعض وكذا بدل الاشتمال الم آن يجب النصب في المستثنى والكلام الموجب
وهو لم يكن بمستثنى والاستفهام فان كان احد ما في القوم الا زيدا فقد كملتم وهو ما بجي
واوجبته فيكون الكلام موجبا والضمير به عن غير المنصوب فانه يجوز فيه النصب كما سبق
وانما وجب النصب لانه لا يجوز فيه التفريغ كما سبق ولا الابدال لان البدل قام مقام
المبدل منه وعمل فيه عامل مقدر مغاير لما في الكلام فصار بمنزلة ما جاءني القوم الا زيدا وما رأيت
لان النصب ان جعل زيدا خارجا من جملة القوم وعاريا عن الجيء فاذا جعلته فاعلا لجيء كنت
قد اسقطت القوم والبتة وكان عليك ان تبدل بعد الا انه لو ابدل بعد سوى وغير كان مجرورا
وفي المستثنى المقدم على المخرج منه الواقع بعد الا خوما جاءني الا احد وما رأيت نصب والاجود
البدل لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه والمقدم على صفة لا يصف به
منه عند الجازين في نحو ما جاءني الا زيدا احد فان الا زيدا مستثنى مقدم على صفة المخرج
منه وهي احد وجب النصب عندنا لان الصفة كالخبر من الموصوف فكان تقديم المستثنى على
الصفة كتقديمه على الموصوف الذي هو المستثنى منه فيجب نصبه وسيبويه لا يكره ذلك لان الايجاب
بانه بهذا التقديم فيجوز الاستثناء وتكون البدل لانه في كلام تام غير موجب لان الموصوف
والصفة بمنزلة شيء واحد فاذا تأخر عن الموصوف فكانه تأخر عن الصفة لان الصفة لا تعدم
لان الموصوف هو الموصوف وهو متقدم عليه وعند الكوفيين هو اي النصب على الاستثناء
والبدل عند التقديم على صفة سيان ولا يجتاز البدل على النصب لان اولوية البدل
بعارضها وصف بعد البدل وقد ذكر ان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه ووصفه بعد
الابدال علامة الاعتناء به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة وجب
النصب فيما عدا وهو متعد غير الاستثناء ايضا وخطأ وهو على الاصل الازم متعد الى
المفعول نحو ظلمت الدار من الانيس لكن الازم فيه تضمين معنى جاوز ليكون ما بعد
في حيز المستثنى بالا الذي هو اصل الباب وفيها مصدر به منصوبة الجر مع ما بعد على الظرفية
وليس لا يكون وما في محل النصب على الحال اي انتفت منفي الاستثناء فانه يجب النصب بعد
جنس الكلام الا بعد سواء كان الكلام موجبا او لا لانها افعال مصدر فاعلون الرواة اما خطأ وما
عدا فلتصدرها بما المصدر به وهي لا تدخل الا على الفعل والليس لا يكون ظاهرا وفاعلا صحيح وجع

الى المدلول العامل في المستثنى منه فتقدير جاءني القوم ما خلا زيدا جاء في القوم ما خلا مجيئهم زيدا
اي وقت مجيئهم زيدا ولا يجوز ان يكون الضمير الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اي خلا
بعضهم زيدا كما قالوا لان المنصوص من قولك جاء في القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم
اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه ولا فاعل ليس ولا يكون فاعلها
المتصفة بضمير العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس مجيء زيد الا او يكون فاعلها
ضمير بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وانما التزم اضمار الفاعل فيها ليكون
ما بعدها في حيز المستثنى بالا خلافا للاخفش اما اظهر اسما فينفصل عن الخبر وهو المستثنى فيجهل
قصد الاستثناء المتكلم صلى الله وسلم يطبع المؤمن على خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض
خلقه الخيانة والكذب وجب النصب في المستثنى المنقطع عند اهل الحجاز نحو ما جاءني احد الا
حمارا فانه يجب النصب ولا يجوز البدل لان بدل الغلط لا يجيء في كلام تام فصيح ويجب النصب
في خلا وعدا وما حالا ان قد عد مجيئهم زيدا وانما قال على الاكثر لانها عند بعض وفاقا
يجوز رفعها وهذا القول ضعيف لظهور فعليتها ولدخول ما المصدرية عليها وهي لا تدخل
الحرف ولا يجوز فيها النصب على الاستثناء والبدل اي بدل البعض ولم يخلق منها بدل
البعض الى الضمير ان كان حتى لا يكون فيه ضمير عائدا الى المبدل منه غير الاستثناء
بغير منه المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه وهو اي البدل من اللفظ ان من
لفظ المخرج منه نحو ما جاءني القوم الا زيدا ومن المعنى ان تعذر اللفظ اي ان تعذر البدل
من اللفظ نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه تعذر البدل من لفظ المخرج وهو احد الاستغراقية لانها
وضعت لتفيد ان عدم الاحاد ثابت في جميع افراد المجرور بها والا لبطل عدم الايجاب
او في ضمير مستتر وهو فيه وهو اما كان البدل الى القصد النظر في بينه وبين لفظ المستثنى
منه مع الاعراد مع امكانه وانما تقصد ذلك نوانا يكون من تمام المنسوب اليه فانا في
قولك ما جاءني الا زيد منسوبا الى القوم مع قولك الا زيدا الى القوم فقط والازم التناقض
كما عرفت لان البدل منصوص في الكلام وهو منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة وقولهم المثنى يتعلق
بنفي وجوز والاولى ان يقول في غير الموجب ليشمل الاستفهام والنهي والنفي الصريح
والمأول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل كما عرفت والمخرج منه مذكور و
احترز به عما لم يذكر المخرج منه فانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب
العوامل وهنا قد ترك قيدا ثالثا وينبغي ان يقول وهكذا في المستثنى المتصل غير الموجب
الواقع بعد الا وبعد المخرج منه غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وغير متراخ عن المخرج
منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى وما عدا وغير فانه لا يجوز فيه البدل
وبالثاني عما وقع قيد المخرج منه فانه لا يجوز فيه البدل وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا لقا

على من قال قام القوم الا زيدا فان النصب عنده مختار دون البدل لتعذر التطابق بين
الكلامين والرابع مرجوحا ، لتعذر حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار
لان البدل اما ان يحل محل المبدل منه او يصح ذلك بتقدير ، ومع التراخي لا يظهر
التطابق نحو قولك قام سار بملك ينطق من الليل واتبع له بارهم ولا يلتفت منكم لاحد الا امرأتك
فانه يجوز فيه امران الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء ، وهو الاكثر ولا يتعذر ان يكون افل
القراء على لغة اكثر هم على لغة من جوز ولا يلزم بعض الناس ان يجوز ان يجتمع
القراء على قراءة غير الافوى والاكثر هم على الافوى ، ولا يجعل النصب لامر ما يكم على قام سار بملك كما قال صاحب
الكشاف انه على تقدير النصب مستثنى عن قوله قام سار بملك ويكون استثناء من كلام موجب
وانما حمل عليه للتلا يكون اكثر القراء على غير البدل بعضه لو حمل على الاستثناء من لا يلتفت الى قوله
فاسر لزم ان يكون اكثر القراء على النصب الذي هو غير مختار وغير الموجب فقولهم لبلا تفعلوا
للحمل وقوله لئلا يلزم كثرة ما لم يعهد نظيره لعدم حمل على ما قال ابن الحاجب ان جعل القراءة بالرفع قولا
على البدل من قوله لا يلتفت منكم لاحد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من قام سار بملك استثنى
القرآن في الاستثناء من شيء واحد للسورة القرآنية فيمتنع حملها على ومهيع لعدد ما علم قطعا
والنصب واضح فوجب ان يكون سار بها واما سار بها فان قدر بها فهو مستثنى
من قوله لا يلتفت منكم لاحد وان كان ما سار بها فهو مستثنى من قوله قام سار بملك فقد ثبت
ان الصحابة وليس بالحل قطعا فلا يصار اليه لما تقدم ان القرآنية التي تتبين قطعا كما قال ابن
الحاجب وتبعناهم وفيه نظر لان هذا الفساد انما يلزم على قولهم من ان حمل القرآنية
متواترة قولا على قولهم من انها آحاد فيجوز ان يكون بعضها ضعيفا ، فلا يأتي من حمل القرآنية
على بعضها فساد لان النهي عن الاسرار بها غير واقع من ان يكون قد سرت بعضهم محظورا
ان يكون قد سرت بنفسها والنفت فاصابها ما اصاب قومها وعلى هذا يصح الاستثناء من قوله
قام سار والبدل من قوله لا يلتفت الى قول المعنى على تقدير الاستثناء من قام سار بملك اسرأتك فاسرم
غير واقع فيه النفاء منكم الا امرأتك فانه لا يلتفت ولا يسري بها ، وانما ذكر القرآنيين بقطع
سراها بها وعدا كما لقولنا ضرب القوم ولا تبق منهم الا زيدا فسوا ، جعلت الاستثناء من جملة
الاولى او الثانية فان زيدا مضروب على الاول مستثنى من جملة الثانية فلا تقل لا تبق منهم
القوم وضربهم الا زيدا فان زيدا مضروب على الثاني مستثنى من جملة الاولى فكذلك لان
معنى الكلام اضربهم القوم ضربا غير موجع للا زيدا فانه يضربه ضربا موجعا وجوز ان يكون
الاستثناء على القرآنيين مستقلا لم يقصد بها ما اجتمعا من آيتين بالاسرار بهم والاسم المنهيين
عن الالتفات ولكن استئناف الاخبار عنهما بعين كما امرتك بجري لما كتبت ، كتبت والدليل
على صحة هذا ان مثل هذه الآية جاء في سورة الحجر وليس فيها استثناء اصلا فعلم بهذا فساد

بالملك ينطق من الليل واتبع ادبارهم ولا يلتفت منكم لاحد وامضوا حيث تؤمرون فان العناية انما
تكون بتذكير من الجانب الذي امرأته ، وهو دبرا لا بالاخراج ما قدم والاستثنا
المنقطع يجوز فيه النصب على لغة اهل الحجاز وعليها الاكثر والرفع بتميم وعليه اثنان من القراء ،
ويجب الجزاء في المستثنى بحاشا على الاكثر فانها عند سيبويه حرف جر ومعناه الاسم الذي يعبر به عن
سوى اذ كنت في غيب او في حضور ، القوم حاشا زيد وكثيرا ما يريد به تنزيه شخص من سوء فيقول
ينزه يا الله من السوء ، ثم يثني بجر اريد تنزيهه على معنى ان الله منزه عما يظن ذكر الشخص
ما يغيظه فيكون ذكر الله تنزيه كقولك قلت حاشا لله ما علمنا عليه من سوء والدليل على ان فيه
قولهم حاشاي من دون ان تقول الوفاء ولو كان فعلا لم تجز ذكر واتها عند المبرد مصدر فعل فينصب
ما بعدها ولا يجر فيجوز ما بعدها وتعين فعليته عند الفارسي لدخول اللام كقولهم سقيا له واسقاه
على كونه فعلا بتعجب فحو حاشيت زيدا واحاشي فان الذي يغلو منهما احاشي من الافراد لقصد
والتكثير فيه بحذف بعض حروفه والحواب ان التضعيف والتكثير لا يدلان قطعا
على فعليته عند بعضهم لوقوعهما في حروف كقولهم لولا ليت اي علت ولا وسمعت
اقلت لهم الله فمعنى حاشيت زيدا قلت حاشاي زيد فحذفوا والحذف من الحروف الكثير الاستعمال
نحو سوف افعل وسوف يقوم زيد واعراب غير لها الاستعمال والاستثنا اما جر
ما بعدها الا على التعصيب المذكور من وجوب نصبه للموجب وعند التقدير في المنقطع ومن جواز
النصب على البدل بعد كلام غير موجب ، وانما عمل الفعل او معناه فيه غير بغير واسطة نحو ولا يعمل
فيه الاسم الواقع بعد الا الا بواسطتها لان الاعراب عليه عارض وهو في الحقيقة لما بعدها فكان غير
واسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة الا انه لما كان ساكن الاعراب وما بعد مشغولا بالحركة نزله
مضافا اليه جعل اعراب ما بعد الذي يستحقه لولا الاشتغال بالجر على العطف غير عارية ولذلك يجوز العطف
على محل ما بعد غير بالرفع نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد وعمرو ويجب الجر بسوى
السين وهو المشهور او ضمها مع القصر وسوا بفتحها وهو المشهور او كسرها مع المد وسوى على الاصل
صفة مكانا كما ان بعد صفة مكانا سوى ، سوى المحذوف الموصوف واقيم الصفة مقامه وهو قطع النظر
عن معنى الصفة لمعنى سوى المكانا واعرابها النصب على الظرف على الاصح فان سيبويه جعل صفة
الظرف قائمة مقامه حتى جاز نصب الظرف لكونه لما قام على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب
وعند الكوفيين يجوز الصرف فيها رفعا ونصبا وجرا واستدلهم قول الشاعر ، ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا ، وموعد البصريين ضرورة ويجوز هواي بالجر اهواه وبالرفع والنصب لا استماع
هو مركب من طلب الشيء الانسي وسمي بعين مثله واصله سيئ وفالا بن جني سنوي من
سويت فنسوي فادغم وقلبت الياء واوا لكونه موصولا وموصوفا وزيدت للتأكيد كقولهم
رحمة من الله وويت الحجر الملتقى في يوم وقوعه الا ربيع لكل جنس صالح ولا سيما يوم بدر ان صح الخبر

ان كان جوابا لمبتدا يجوز ان يكون خبرا لكان والاولى ان يكون خبرا للمبتدا جاز ان يكون فعلا ماضيا بغير قد
خلافا لبعضهم وانما جاز ان يكون بغير قد كما في الآية لان خبر كان تتقدم على الاسم في المعنى وبزيادة
وخصيصا وهي خبر المبتدا في المعنى لتضمن معنى الشرط لان ظهور الاعراب فيها او في احدهما جوز ان ينطلق زيد
وكان العتى زيدوكان ما حبشيا ابو يوسف لان ظهور الاعراب مع الاسبق خبرا بالاسم العلم الظاهر الاعراب
فيها والاقرب عنده ان كان العتى هذا وان كان من زيد انتهى منكرا فالاظهر تقديم على الاسم فالاصل عبد الله قائما جاز
ان يكون قائما حالا من عبد الله وان يكون خبرا بعد خبر ومنصوبا بالنفي على الاول نفيا للقيد له
وكان لعبد مثلا على الثاني نفيا للمقيد وكان لعبد الله قائما ان خبر هو منصوب بالنفي على الاول نفيا للقيد له
ويكون لعبد بلغت مبلغا من الفضل يشابه بها لعبد الله وهذا معنى مستقيم وفي الثاني يكون النفي
على الاحد وهو الاساءة وهذا غير مستقيم الا ان يريد بالعبد الله او يدعي الزم في معنى كان مثلك يبخل
بل على سبيل التهكم ومن ثم دخل في حد ما جاز ان لكذب اعتقادا وكذا اخواتها لعدم ملكه والهذا
فصل بين الذكر كان خيرا فجيل وان شرا فرذيل والضابط فيما لم يتقدم بعد الشرط اسم مرفوع اذا فعلا
اسم مرفوع وجوز في هذا التركيب لفظ مع او فيما يجب نصب الاول ورفع الثاني على ان
على خبر الجزاء خبر محذوف واسم الدال عليه فعل الشرط على ما ان فعل الشرط لا يلي الا الفعل او حرف
ابقاء الا ما ان فعل الشرط على اقتضائه بجملة ورفعها على معنى ان كان في عمل او مع عمل خبر مخبر عنه
خبره ونصبها على معنى ان كان عمل خير فيكون خبر محذوف خبرا او فيجزم خبرا ورفع الاول ونصب الثاني على
معنى ان كان في عمل خير فيكون جزاء خيرا وهذا الجميع مع الحذف لا يقاس عليها الا ما ان اصل الجزم
لفعل الحذف منه اكون الاسمية بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية والشرطية شرطان في الفعلية الاصل
في موضع والعدوان فاعلمنا وجوز في قدر في هذا التركيب لفظ مع او في انه لو لم جزم فيه كان نصب
الاول كما سبق في ان ذاكبا فراكب او ان راجلا فراجل امران كنت اكبا فانا راكب محذوف كان ورفع
ان قام في موضع غير في عوض عنه بعد ان بصدرية وانا حذف لزوما لئلا يلزم جمع بين العوض
والمعوض عنه انتهى ظلقت فتح وكسر ان يفتح همزها وكسرها ان كنت مطلقا انطلقت وهذا
تقدير البصريين محذوف لوقوع الجزاء حذف من اي وان فيما سيتم ام حذف لانه حذف وكسر الباقي
منها فاذ غير نون ان لما لان عاملا عن الساكنة في اللفظ وجب في الصدر الصدر او في النصب
وهو انا بعد كنت لا عامل فيه بعد جعل منفصلا مضمرا انا انت وقول الكوفيين التقدير هكذا
ان كنت منطلقا انطلقت يجعلون ان مكسورة الهمزة للشرط الا انهم جوزوا الفتح ايضا وان
كانت شرطية لا مصدرية تسهيلا لادغامها في لا سيما وقد يدر بعد ان كان غير مستبعد الا انه
فيه بالنظر الى ما يلزم من بعد يد الكوفيين من فوت معنى ان الشرطية ومثال الحذف بعد ان الشرطية
حر وان اعفر اي ان كنت لا تفعل غيره اسمان واخواتها هو المسند اليه من معمولا ما خلا
اي زيد قائم والحذف اسمان واخواتها لانه انما قدم منصوبه على مرفوعه ليكون تنبيها على الفرعية
والعلة فوجد فمنصوبه وبيسر فوع لان في صورة الفعل الا ضمير الشان فان الاسم

سواء كان الاسم لان اولاخواتها وان لم يجز حذف هذا الضمير لانه المبتدا العمدة الدال عليه ان
فبين جملة مستقلة ليس في ما ضمير يعود وانما حذف هنا لعسر دلالة بالنصب في صورة الفصلاء مع
دلالة الكلام عليه كقوله ان من لام في بني بنت حسان الما وعصه في الخطوط اي
انه لحذف ضمير الشان ولا يجوز ان يجعل من اسم ان لبلا يبطل ما يشترط من اتصدر الشرط
وكقولك كانهن الغتيات للغنى كان في اطلال الشمول به كانه اسم النبي الجنس اي انام بل
المنصوب بالنفي الجنس كما قال غير نبا، عن ان ملاءم في المنصوبات وجميع ما يوسم لا هن
لسن منصوبا لان اسم لا هن منصوب لفظا او تقديرا او محلا لان اسم لا كذلك فكما قال قبل
اسم ان كذلك فاك هنا اسم لا هكذا قيل وفيه بعد لان اسم لا هن لفظا كانت ملغاة حولا زيد
فالدار ولا عمرو لا يكون لها عمل لا لفظا ولا محلا خلافا لسيبويه ان والظاهر انه اغبر ما اغبر ابن الحاجب
ولهذا لم يعرفه ما عرفه ابن الحاجب حسن فلك هو المسند اليه بعد دخولها عليه ما يكن معنى فا
او شبهها هو المسند اليه من معمولها فان كان اسم لا هن لكن يليها ان لا يكون فصل جز لا وانتفى
مخصوصا بان كان مضافا نحو لا غلام رجل لها كان شبيها بتاي بالمضاف نحو لا خيرا من زيد قائم
سيبويه قال الخليل يقول لا آمرا بمعروف لكنه اجعلت بمعروف من عامل الاسم وجعلته
متصلا به كانك قلت لا آمرا معروفا وان قلت لا آمر بمعروف فلانك حينئذ بمعروف بعد ما بنيت
على الاول كلا ما قال سيبويه وان شئت قلت لا آمرا يوم الجمعة لو ثبت الآمرين يوم الجمعة
لامن سواهم من الامرين فاذا قلت لا آمر يوم الجمعة فانت تنفي الآمرين كلهم ثم علمت ان
حين نفيتهم وكان عليك ان تقول لئلا اكلم كل ربيع احمرا زاعن هو كلا غلام رجل في الدار و
لا غلام امرأة بالرفع في جواب من قال هل علام رجل فيها او غلام امرأة وجنى تتضمن معنى
من الاستغراق فيه فلذلك ان فوكلا لاجل نص في الجنس ويكون عوضا لا من دخل وانما بين
المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية غالبا مع كرامتهم جعل المبني شبيها
شبيها والعدا على ما ينصب من الفتح والبا، والكسر ليكون البنا، على ما يستحقه المبني
في الاصل قبل البنا، وهذا اولى من قول من قال مبني على الفتح وقد عرفت ما فيه في نحو
المنادى ان كان مفردا لا مضافا ولا مشبها به كلا رجل في الدار ولا مسلمين فيها ولا مسلمات
فيها وانه مبني على الكسر بلا تنوين للتقابل الممكن والجائز فتحه بلا تنوين طرد الباب
على نسق واحد وان كان اسم لا هن معرفة او كان ثم تليها او لم تل فالرفع واجب كقولك
واجبان كلا زيد فيها ولا عمرو ولا فيها رجل ولا امرأة لان الرفع في المعرفة فاز والمشابهة
التي تعد لا لاجلها من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة والنكرة فيكون النكرة بعدها
كلا فانها من نفي الجنس الذي لا يكون انتباذه بالمعرفة لان نفي الجنس هو نكرة بدا لنفي في الجميع واما
الرفع فالكرة مع الفصل فلضعف عملها لانها انما تعمل لشبهها بما يعمل بالمشابهة لا بالاصالة فلا تقدر

على الحال فيما هو بعيد عنها واما النكرة فيها فللتنبيه على كونها لنفي الجنس كلا وما الغا اعملت على ان
فان عملها كاف في هذا التنبيه فلا احتياج الى النكرة فان قلت قد دخلت لا على المعرفة من غير تكرير
حولا بعض الكلم وهي على البلوغ معرفة ولانوكل ان تنعل فانه لك معرفة وقع مرفوعا بعد لا من
غير تكرير فاجاب بعضهم بتوليه للحولا بعض الكلم ولانوكل ان تنعل كذا محمول على لا شك بعض الكلم على حذف
المضاف فيكون لا داخلة على النكرة في التقدير لان مثله لا يتعرف بالاضافة وقد ذهب الخصم الى ان
المضاف هنا محذوف وفيه اشكال لان العلم هنا مأول بالنكرة نحو لكل موسى فرعون اي لكل محق مبطل
وهو الصواب لمجيء ذكر مثل بعده كقوله ابكي على زيد ولا زيد مثله فتقدير مثل قبله في مع ذكر مثل
بعده وصفا او خبرا يستلزم وصف الشيء بنفسه او الاخبار بنفسه وكلاهما لا يجوز ولان المقصود
نفي مسمى العلم لانه مسمى مثله وقد يغير ولانوكل محمول على لا ينبغي فيكون لا من حيث المعنى داخلة
على الفعل لا حيث يكرر هنا والنول بمعنى الثناء او مصدر بمعنى المفعول اي ما من شيء ولكن هذا القليل
اي لا شيء لك ان تتناوله او بمعنى العطاء بمعنى لا نوال ان تنعل كذا اما اعطيت هذا العطاء اي
ليس خليقا هذا او الوام تعطم اي ذلك واجاز المبرد الرفع من غير تكرير في المعرفة كولا زيد في الدار وانما
النكرة مع الفصل نحو لا فيها رجل او نغير اي يغيب النصب نحو لا عليها الدار ويكون ملغاة عن العمل في
جوز نحو لا اب له اي يجعله الف المثنى ابا واخا وجعل بعده اللام الجر على ما يجيء ان يكون مضافا اليه
لها او لا غلامين له اي يجعله ان المثنى مثنى او جمع سلامة بالواو والنون ويجعل بعده اللام الجر اظهر
على ما يجيء له يكون مضافا اليه وكان المثنى موصوفا باللام الجر المجرور وهاتان يفصل بينهما اي بين لا اب
والاغلامين بين اللام بصفة المثنى وفاقا وظرف نحو لا اب فيها عند سيبويه والخليل لا عند يونس
زيادة الالف في الاب فيقال لا ابا له وحذف النون من غلامين فيقال لا غلامي له اما الف الالف
والجر وذهبوا المثنى لا نعتا له تعيين ابنا وتوابعه وكذلك الف الا انه عاملا في متعلق بالمثنى بعين
الاعراب وتوابعه على ابا خولا والجماعة الحق بها الا ان الفصل بالصحيح كولا اب ظريف لك ولا غلام
ظريفين لك بها الاتفاق وكيف حذف الالف من لا ابا والاخا وابنا في النون من لا غلامين له
لا يكون مضافا حقيقة لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وان كان الفصل
بالظرف نحو لا ابا فيها لك ولا غلامين اليوم لك فعند يونس لا يجب الحذف ولا الاثبات لانه يجوز الاضافة
مع وجود هذا الفصل لكثرة الاتساع في الظروف وعند سيبويه يجب لان الفصل هنا
بشيئين الظرف واللام فلا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده في الشعر جواز الفصل هاهنا
لا للاضافة اي لا يكون زيادة الالف في لا ابا لك وحذف النون من لا غلامين لك للاضافة على ما قيل
انه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه لتوكيد الاضافة فان اللام الظاهرة تأكيد للمقدرة
ولفظا حق المثنى في التنكير باعتبار اللفظ بالظهور بسبب اللام من صورة الانفصال بسبب اللام التي
على معنى الضمير فان المضاف يعتبر بهذا الفصل كانه ليس مضافا لعدم التعريف في الابا لك ولا غلامي لك وان كانا مضافين لكانا معرفتين

لكون المضاف اليه هنا معرفة لكنهما لمشابهتهما معرفتين لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه نحو لا ابا لك ولا اخ ولا غلامين
ولا خلاف في انهما نكرتان فيجب ان يكون لا ابا لك ولا غلامي لك ايضا نكرتين لان التنكير امر معنوي تولد
اللفظ بطلان والاصل المعنوي والعدم ما لكن عند النحو في تكرير واللام سفعا والواو انهما لو كانا مضافين
لكانا معرفتين ولو كانا معرفتين لوجب الرفع والتكرير كما عرفت وفيه نظر لانا لا نسلم انهما لو كانا مضافين
لكانا معرفتين لاحتمال ان لا يتعرفا بالاضافة حسب ما في النصب ومع هذا لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه لا حذف
ممنوع على ما بيناه في الباب انهما اشتركا مع ما لا زيادة فيه ولا حذف في اصل المعنى ولا يلزم من ذلك ان يكون
معناهما واحدا معنى الا ان بدل على ذكران الخبر لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك موجود وفي لا ابا لك
غير محذوف بل هو موجود معه وكونه اختلاف هذا الاعراب يدل على اختلاف المعنى وذكر اقوالهم انهما لو كانا
مضافين لكانا معرفتين ولو كانا معرفتين لوجب الرفع والتكرير بالملازمة لمختلفا او نقول لا نسلم الرفع
والتكرير لكونهما في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع لكونهما ولا يكرر لكنه يرفع ويكرر
معه فلا يشكل بنصبه وعدم التكرير لان باب الالف وحذف النون لمشابهتهما اي لمشابهتهما لا ابا له ولا
غلامي له بالمضاف لمشاركتهما له في اصل المعنى لان الاضافة منها مع اللام فيما كان بينهما وبين المضاف
هذه المشاركة مع كون المثنى الموصوف معلوم الاحتياج الى المضاف اليه وكون الصفة متعلقا بالموصوف
وكون المجرور متصلا بالاول بالكسر بسبب الموصوف بالمضاف على المحصوف على المثال الذي حكم
المضاف لفظا وانما قال في اصل المعنى لان المضاف لا ما بين احدهما نسبة الى المضاف اليه والثاني الخصوصية
منه بحسب حقيقته ومشاركتهما انما يكون في الاصل الاول وهو اصل النسبة الى الكتاب لا في الخصوصية انما
يكون بعد النسبة ومن هذا اي ومن اجل هذه المشابهة كانا معربين كان المضاف معرب ومن
لا يجوز لا غلامين فيها ولا ناصرين عليها كحذف النون لان في وعلى لا دخل لهما في النسبة الاضافية هنا وكذلك
لا يجوز لا مجيرين منها لان الاضافة وان جاءت بمعنى من الا ان من هذه ليست لتبعيض وانما هي
من صلة الاجارة والمخالفة ومن فضيلة القياس يكون على ويساعده السماع وان كرر المثنى المنطق
ولكونه مشكلا لانه لو كان معرفة لا يجوز فيه النصب والفتح معا لانه لو كان مضافا لا يجوز فيه الفتح بل يجب
ان لا يكون فصل بين المثنى وبين المكرر كولا ابا ولا ابا له لانه لو كان بينهما فصل لا يجوز فيه الفتح فتعين الالف النصب
على التأكيد لانه تأكيد اللفظ والفتح على البدل لان البدل في حكم المبدل منه في حكم تكرير العامل بدليل ولا زيد
زيدا او تنوين ركب مع الاول كما ركب الموصوف مع الصفة نحو لا رجل ظريف والمنقول من كلامهم
انه يجوز في الثاني الاعراب سواء كان نصبا او رفعا وفي تعيين النصب نظر لان الاعراب في المكرر اللون
اولى من الاعراب في المكرر الغير الموصوف نظرا الى انه اذا وصف صار مع صفته وصفوا كالوصف لا دخل الوطئ
في قولنا ان لنا فعرفنا عربيا كولا ماء ماء باردا وان شئت تنوين الثاني وان شئت لم تنون قال سيبويه
واما بارد فلا يكون الا منونا لانه وصف ثان وهو مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه مما يكون النكرة فيه
مكررة مع لا من غير فصل منها لانه مع الفصل لم يبق لا في النكرة مع لا ما امتنع تعدد البناء بل لا الى النكرة بسبب

ثم اعلم انه لا بد للجار والمجرور من متعلق وهو اما فعل او ما في معناه
نحو زيد في الدار ومجرور يتعلق اما يتعلق به الجار والمجرور
معنى نحو الجار قد يذكر فعلا او كما في العامل الجار والمقدر وجوبا نحو
جنا ايضا عاملا لكون عمل الجار بالواسطة اولى من جعله مختلفا وضعفه لذا ضمار
كون العامل معنويا وهو معنى الحرف والجار وجوبا نحو بك اذا كان الحرف عاملا الضعف
والاوجه العمل الاسم لانه على خلاف القياس موسوعا وهو لانه نائبا يصار الى العامل المعنوي عند فقد
عامل لفظي ولم يعدم ههنا وفي ومجرور يتعلق يختلف ان يكون المراد منه المتعلق والصدر من هذه
للذاهب الثلثة واعلم ان تعدد حروف الجر انما يمكن في الاضافي المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد
فان ضاربا مضاف الى زيد بتعلق به بواسطة حرف الجر وامكن ان يجعل اللام هنا مقدرة فالثاني ان من
المجرور يتعدد بالمضاف اليه وشرط مضاف سواء كان مضافا بالاضافة المعنوية او اللفظية التجرد
عن التنوين ان كان فيه تنوين وان لم يكن فيه تنوين لكن مجردا الاجر
الاضافة كواسار وفاكل قلت اسار وفضيت بالنصب فالتنوين مقدر والثبوت اذا قلت اسار
فضيت بالجر فالتنوين الذي كان ثبوته مقدرا صار حذفه مقدرا ولذا لا يثبون في الصورتين
الذين يثبتونه مقدرا وعن عدم ضمها كتنوين التثنية والجمع للاضافة فانه لا فرق عندهم بين هذه
وبين الاضافة لان الاضافة تدل على الانفصال وعدم تمام الاسم الاول وهذه الاشياء تدل على
الانفصال لانها دليل على تمام ما هي فيه وعلى ان الاضافة معنوية تفيد معنى في المضاف من التعريف
او التخصيص ان كان المضاف علما او شبهه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يضاف
وكل اسم يشتق الى معمول اي الى ما هو معمول له قبل الاضافة وهو معمول الما فاعل او مفعول له قبل الاضافة
معنى اللام المختصة كغلام زيد او تقديرا كخوذ زيد عند عمرو وهو ظاهر فانه لا فرق الى
لفظ اللام لا يحسن ههنا ولكن حكم بان معناه معه لانه لما لم يكن المضاف الرجل
المضاف من صح اطلاق اسم المضاف اليه عليه وعلى غيره لا يكون الاضافي نحو بعض القوم وبيد زيد
بمعنى اللام لعدم صحة اطلاق اسم الكل على البعض وكذا جميع القوم وعين زيد وثوب اليوم لعدم صحة
اللام الا ترى ان صح ههنا اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح اطلاقه على غيره وكذا المسجد
الى مع لان الكل مع لا يسلم ولا المضاف والبعض فانه زائد الوجود فلا يسلم الا غير والما قولهم يد
من زيد وبعض من القوم فلا يدل من الظاهر على ان الاضافي بمعنى من لان الاضافة تفهم
معنى من المبتدئية وليست هذه الظاهر بمبتدئية لان من شرطها اطلاق الجزء على المبتدأ كما
في قولهم جاء جنبوا الرجل من الاوطان والاظهر ان بعض من المبتدئية ان كان المضاف الجنس
بالمعنى المذكور كخاتم فضة فانها بمعنى اطلاق الفضة على الخاتم وغيره وبعض فان كان المضاف اليه ظرفا اي
ظرف المضاف كخوف زيد اليوم وقتال كربلا وكعلم مع نوم ربيع اي وقوعها باصاحبي السجن والاكثر على

ان هذا الاضافي ايضا بمعنى اللام لانه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يكون التعريف بها بل يكفي فيه
اي الاختصاص الذي هو مدلول اللام وان لم يكن اظهارها لا بينا الآن نكتفي بعدها على الحسبة الصناعية
ضبطك ونشتغل بالاضافة المعنوية بان نبحث عن المضاف عن التعريف فان كان معرفا باللام
نزع اللام منه وان كان علما كزيد بان جعل احدا من المسمين بذلك اللفظ كوفي علما زيد نافي
النقار اسن في بكر واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تنكيرهما لانا نريد بالمضاف التخصص مع
نوع المضاف اليه لكن نكون غلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شائعا واذا قلت غلام رجل فقد
خصصته وازلت عنه بعض الشياع ويتعرف المضاف المعرفة كغلام زيد لان لفظ
المضاف اليه لما استوجب المضاف حتى تنزل بقولك التنوين بحيث ان بمعنى ما يكون فقد
سرتهما للفظ على قدر مشتهما لمعنى ويتعرف بالاضافة الى المعرفة فاذا قلت غلام زيد راكب ولزيد
غلمان كثيرة فلا يدل تشير به الى علام معين من بين غلمانه لم يزيد خصوصيته بزيد بحيث يقع
الطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما كونه اعلى غلمانه او اشتهر بكونه غلاما له او كونه
غلاما معهودا منه فلا سبيل على خلاف في ضمه بعيدا بان غلام زيد من غير اشتهاء الى معين وبهذا
لا يفيد فائدة التعريف اجل الوضع كما في المعرف باللام فانه وان اصل وضعه لواحد معين لم يقد
بسبب كلا اشتراك لا معين فحوفظه والقدامة على البيت يستغني وبها كان وضعها الاضافي
للتعريف والتخصيص لا يجوز اضافة المعرف لان اضافته ان كانت للتعريف لزم تحصيل
الحاصل وكذا ان كانت للتخصيص لانها ان كان معرفا كان مخصصا وبعضه اجاز واالاضافة
العلم معرفا تعريف جواز اجماع تعريف لفظا اختلفا كما في يزيد وهذا او الطراز ان العلم
زيدا الشيع عنوان لم يكن في الدنيا الا واحد لكن هذا بحسب الحكم والاول والا لكان في التعريف
ولم يبعد عن حوف التعريف وتقول انما تفيد الاضافة فيما المعهود التعريف لان ينتهي على التقييد
بين المضاف والمضاف اليه بنسبة لا تعدد فيها فان نسبة غلامية في غلام زيد ليست بما
تعدد بين كل شيئين فتكون غلاما عينا بعين فيلزم بعرف المضاف ولذا لا يعرف المضاف اذا
تعذر الخصوص كغلام زيد وان تعدد بين شيئين الا ولا تعدد ما وتبيح وحدة ما لا
تفيد له واصلا في الثوب لان الثوب لان رفيقا لم ينسج على منوال غيره وانما يقال هذا
في المدح وعبد بطني وصدر بلدته وريس قبيلته فانها لا تعرف بالاضافة على ان كذا لهذا
يجوز دخول ال عليه كقولهم اما انا في دب واحد اته فتنت فلا غرم علي ولا جد اي دب
انسان عزيز معظم والاكثر ان هذه الكلمات معارف بالاضافة فاذا قلت خاتم ولعدائه فلا كثر
قلت خاتم البنية الطاهر الذي عرفته والا غير اومثلا وشبهها وكل ما هو بمعناها كنظير وسوى
وغيرها انتهى غلبا لابهام علة لتعلق الاول بالثاني في قولهم وشبهها فانك اذا قلت مررت برجل اسمه اسد
سمي محمود كذا خوفه غير واسد لان معنى زيد ليست صفة تخصص ذات زيد وان لان كل مرئي الجسم موصوف

المضاف

او هو بدل بعض او بدل بعض اى ان اصل بدل بعض هو بعض حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فى الاعراب والتذكير ولذا قال يصفق اليها المذكر اى ولو لم يقم مقامه فى التذكير لوجب ان يقال تصفق بالتاء لتأنيث لان بعض من شيع المؤنث وبدل البعض قد يأتون فاعل فعل من قبيلهم من قريب من اهل قريته حذف واقيم المضاف اليه مقامه فى الاعراب والجمع ولذا قال قبل اومع فاعل يكون بضمير الجمع المذكر وقد يقام مقامه فى التأنيث كقطعت السارق فاقدر قلت اى قطعت يد السارق فانثت الضمير فى اقدر لانه اراد اليد المحذوف والمضاف اليه المحذوف لا يستطاع التهم المضاف مع المضاف اليه المحذوف احدهما للايجاز الا ان حذف المضاف اليه اكثر ولذا ذكر لفظ قد فى حذف المضاف ولم يذكرها فى حذف المضاف اليها واما حذف اسما لان تمام الاضافة فاذا استعمل غير مضاف فلا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف كل المضاف اليه يعوض التنوين من المضاف اليه لانه كمى المضاف من الظروف التى فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف ولم يعطف على المضاف مضاف الى مثل كل المضاف اليه المحذوف كقوله ولا حين بناء الاسثال واذ ويومئذ ولا يعوض من المضاف اليه المضاف لفظا ان المضاف من تلك الظروف ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف وقد يبنى المضاف بلا عوض من المضاف اليه وان عطف عليه المضاف الى مثله كقبل وبعد من قبل ومن بعد الا ان التنوين ولم يبن المضاف سواء كان المضاف من تلك الظروف او الاخوين قبل ومن بعد زيد وعمرو والاغلب او بداهة سماع لان المضاف للثانى ثانى فلا حاجة الى العوض وعلى سواء ان الاول مضاف الى الثانى الظاهر والثانى خفض مضاف الى ضمير ويكون التقدير الاعلا السابق او بداهتهما لحذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين الاول والمضاف اليه ليكون الثانى كالعوض من المحذوف والقائم مقامه وبالزم على مذهب الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير لفظا مومثل المضاف لفظا ومعنى فى السعة وينوى المضاف اليه المحذوف فيها كما فى التعويض وعدم التعويض اما فى التعويض فنحو وحينئذ يومئذ والاوزن يومئذ الحق فان اذ بدون المضاف اليه لا تستعمل واما فى عدم التعويض فنحو من قبل ومن بعد زيد لا ينوى المضاف اليه التعويض وعدم اما فى التعويض فكقولهم بعضنا على بعض واما مع عدم فكقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا اى قبل ذا حاذ والمضاف اليه من قبل ولم ينو ولذا اعرب منونا لعدم تضمنه لا معنى الاضافة وبعدان قبل بناء البيت معهود بتقدير الاضافة و التنوين عوض من المضاف اليه وقد يحذف اى المضاف والمضاف اليه وهو كلا اينما يكون عند وجود مضاف اليه ان الى مضاف اليه ثالث محذوف المضاف ولا تمام الكلام مقامه حذف المضاف الى الثالث وبقاء اليه على ما كان عليه مقامه كقوله فاد ذكر ابقا، العراة ظلها وقد جعلتنى من لوعتى اصبعا اى ذا سبابة اصبع والمضاف اليه بالمتكلم ان كان اثنى كان صحيحا كزيد اوجاريا مجراه اصل الحركة كغلامى وكذا لو معتلا كرحى فتح ما قبل ياء المتكلم للتناسب بين

اليا، ما كانت ولاستثقال الضمة انقلاب اليا، الفا والا ضمت اجتماع علامتى تعريف اليا، وان كان الاخر الفا مثنى الف عند الاضافة اليا، المتكلم فى جميع الالف غير لغة هذيل سواء كانت الالف للتثنية كموسلمان اولا كحوفتاى وهذيل تقلبها اى تقلب الالف حال كونها لغير التثنية يا، لان حروف المد اذا كانت من جنس الحركة كانت الالف قبل اليا، كالضمة قبلها قلبت يا، ليكون كالكسرة قبل واما الالف المثنى فلم تقلبوا لانها اسكنت لاجل التثنية لان التثنية بتبيين حذف الالف لدى فانها تعاقب تا، مع الضمير سواء كان الضمير يا، او الا خوان دى وذكر وفاقا اى مع لغة هذيل وغيرها وذكر كمل لدى على على والى للذى والا سم لزومها اياه وزى على الا حب فقلب الفيهما يا، عند دخولها على الضمير كعليك وكلا وانما جاب لسكون الاسم الذى قبلها وبين الضمير الذى يدخلان عليه ان الزائد كثيرا ما يدخل على زائد وهو الالف الزائدة فى جوى فاجبوا ان تصيروا علامة يستدل بها على هذا الاسم الذى قلبوا الالف يا، لان مثل هذه اليا، لا توجد اصلا فى الكلم وانما توجد كثيرا فى اواسطها كموسيد وميت واما كان الالف تابعة لما قبلها فى الضم يا، فيها اى فى يا، المتكلم وان كان الالف واوا قلبت الواوا يا، واما ضمت اليا، فيها لاجتماع الواو واليا، والاول منهما ساكنة كموسلمى واصله مسلمون واليا، اى يا، المتكلم ان سكن ما قبلها سواء كان الساكن الفا، او يا، المفتوح قبلا لزم اجتماع الساكنين وادغم فيها الاسكان مع الالف فى قراءة نافع هو لى يحيا ومحياى ومماتى لان الالف فيها زائدة مدة فتقوم مقام الحركة والا اى وان لم يسكن ما قبلها جاز فتحها وسكونها وقد عرف حال ذكر المنادى والاسماء الستة وحكم اجاز وفم وحم ومن وفو وحال الفا اضيف هذه الاسماء اليها اى يا، المتكلم سوى فو فانه لازم الاضافة الى اسم جنس المظهر فلا يضاف الى يا، المتكلم وربما اضيف جمعه الى ضمير غايب كقول عمر رضى الله عنه اللهم صل على محمد وفيه والى مضمر مخاطب كقولهم وانا نرجو عاجلا منك صنع رجوناه فوما من ذوى بكل الاضافة وانما كانت فو لازم الاضافة الاعلب اى اسم جنس كان وضعها على ان يوصل بها الوصف لاجناس علامة لما عليها لم يكن الحذف من تلك الاسماء كمعطى بمعنى معطاة لان لو لها المحذوف عند الاضافة اليا، كان عند الاضافة الى غير يا، بان قيل ابوغ وابى وابى بطل القاعدة المقررة من قلب الواوا يا، الفا اجتمعتا وسبق احدهما بالسكون وان عدم حال الرفع اى بقلب الواوا يا، لزم التباس احوال الرفع بالجر من غير ضرورة الاعين فى الاحوال التى من الاعراب على الافصح فان لم تغتفر لهم فى بعض اضعفها والاولى فى وهى افصحها اما من قال فى فوها ان يعول الزم اصل فو فوه بدليل افراد حذف الها، من لغاتها وقلب الواو ياء لتوهم من يخرج الواو لانه لو اعلت بها وجب ان تقلب الفا وحذف لالتقاء الساكنين التنوين والالو فلزم التعبير بالمتكمن على ما ذكر الحاصل

سيبويه لا يجيز اعطف على كل منهما بتقدير مضاف فيهما كما يكون في العطف بأما مضاف عاملا
والمضاف هو الثاني فيها عاملين مختلفين وهو ممتنع عند المبرد والجرمي لان العطف على معمولي عاملين
مختلفين خلاف الاصل لضعف حرف العطف فوجب ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء وهو
فيما اذا تقدم المجرور وأما العطف على معمولي عاملين والمحذوف بينهما فلا خلاف في جوازه سواء كان المعمولان مختلفين في
الاعراب كما اذا اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا او كان زيد بابا وبكر علا وانما قيد العاملين بالمختلفين
لدفع توهم ان مثل قولنا ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب والاجود ان العطف على
معمولي عاملين مختلفين انما يأتي المجرور على المرفوع والمنصوب الا تفاق فلا يجوز ان زيدا في الدار
وبكر خالد او ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة لانفصل المرفوع والمنصوب بين نائب الجار والمجرور والعطف
ومجرورة اي مجرورة والنائب هو العاطف لعدم الجواز كما لا يفصل بين الجار والمجرور لانفصال بين مثل
الجار والمجرور لانه لما جاز الفصل مع الجار فمع نائبه اولى واعلم انه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
عند من يجوز فلا تخلو اما ان تعطف اسمين سواء كان الاول منهما مجرورا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
او مرفوعا نحو ما في الدار زيد وعمرو الحجرة او منصوبا نحو رأيت في الدار زيدا والحجرة عمرا او منصوبا
عمرو وكذا فيما نصب فيه منهما سواء كان الاول مجرورا كقولنا في الدار زيدا والحجرة عمرا او منصوبا
كقولنا زيدا في الدار وعمرا الحجرة او مرفوعا كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو لانعدام الانفصال فيها
الا الفصل بين العاطف والمعطوف بما يجوز فيه ذلك وهو قولنا ما في الدار الا زيد وعمرو الحجرة لعدم
من المعطوف غير مجرور الا ان يقال الشاهد في قولنا ما في الدار الا زيد وعمرو الحجرة هو قولنا الا عمرو
وسيأتي ان الاستثناء لا يدخل على المعطوف بل على المعطوف عليه فكذا ههنا فليتأمل واما قولنا ما في الدار
زيد ولا الحجرة عمرو ومعناه رفع الاسم الكامل في العموم على ما تبين في موضعه ولا يجوز زيدا العالم والعاقل
العالم عاقل اما على البدل لان الابدال على التعريف الذي يستفاد من الموصوف فالنعت يكشف الموصوف
والمعارف اخص والصفة تزيدها وضوحا والدفع احتمال ان يكون معناك رجل مسمى بزيد ومن ثم
اي ومن اجل ان فائدة النعت هذا المعرفة التوضيح لا وصف المعرفة لوضوحه لان المتكلم والمخاطب اعرف
للمعارف فلا يصفان البتة الا ما لم يخصص كالعلم وما غلب عليها وقد يأتي بلفظ النكرة تنبيها
بأن الغالب على النعت التخصيص او التوضيح لمجرد التأكيد وتنبيه المعنى لفائدة الموصوف على معنى
الوصف لتصير كتوحيد الله وحده فان فعلة للوصف او لمجرد الاسناء او لمجرد الذم فالاول كقولنا الموصوف
معلوما عندنا نحن طيبون والثاني كقولنا لابليس ملعون والثالث كقولنا نعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
او كان ما لم يشارك فيه كقولنا زيد الفاضل او الفاسق وفائدة مجيء الاسناء الى ان النعت قد يأتي للاصل مع
افادة التخصيص او التوضيح لا يخرج من معنى التأكيد او المدح او الذم بحسب اللفظ لكنه يخرج عن معنى
التخصيص فيه والتوضيح واستدل لمجيء ما بعد الا بدلا بكونه افعل من كذا بالاجماع على ان الوصف بقولنا على الموصوف منا الا زيد
الوصف الا زيد نفي النساء وفي الا من معنى الذم وفيها معنى التأكيد لان الوصف بقولنا على الموصوف منا الا زيد

والنسبة

بذي اللام الابهام وخص بما مر خاص من الصفات المشتق المختص بعض الاجناس كالعالم اولى من الاعراق
اولى من وصف بما مر من الصفات المشتق المختص بعض اجناسه كالابيض كما في العالم الرجل
مع ان جنس الرجل اعم من جنس العالم لان اسم الاشارة لا يدل على جنس اصلا بل
على جنس مقيد بالاشارة الحسية والعالم يدل على جنس مطلقا لكن لما دلالة
على جنس مقيد بالاشارة الحسية صار جنسه اخص من جنس العالم فالمقيد
فاذا قلت هذا العالم فقد قيدت العالم بما يخصص بعض اجناسه فخرج عن كونه اعم من جنس ومن
وصف الجنس بالجملة الخبرية لا لعدم قبوله لان الجملة الخبرية قد يقبله كما تقول
جاءني رجل عالم ابوه فاضل فالعالم ابوه وكقولهم انا اول وانا ابن زيد لكن الوصف بالجملة
والظاهر ان يكون بالنكرة لان الجملة الخبرية بعد المعرفة كالحال بعد المعرفة
ان تعرف الى ما ذكرت لك ان الموصوف بالجملة المجهول بالكلية قابل لقبول كل ما يقبله
بعضهم بالجملة فيجب ان يكون الجملة متضمنة لحكم معلوم للمخاطب حاصل قبل ذكر ذلك الحكم وانما لم توجبه
لان غيرها مما لا تشبه الوصف كالدعاء والطلبية كالامر والنهي والاستفهام لا تعرف الا بحصول
مضمونها الا بعد ذكرها بلزوم الضمير اي مع لزوم الضمير في ذلك الجملة العائد الى الموصوف ليرتبط
الموصوف بمضمونها فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة وحصل له خصوص
الاتصاف لو قلت مررت برجل قام عمرو لم يتصف الرجل بسبب قيام عمرو ولا يحصل له خصوص
وهو معنى قولهم جاز الظلام واختلطا او اجد في هل رايت الذيب قط هذا اعم من ان قولهم
هل رايت الذيب مما جعل طلبية وتضمن معنى القول فذوقي فاجاب عنه بقوله ما رايته قط ذلك
فيكون الجملة مقولا لمقول محذوف هو الصفة والمذوق هو البين الخ وبالجملة ان كان
المذوق راسيان تقول الحسناء هند هل رايت الذيب قط لا يرد المذوق في جواب الرائي هل رايت الذيب
لم ترقبه لكونه سماويا وتبعا يتبع النعت المنعوت اذ لكون النعت اسما لا فعلا فان النعل لا
يتبع والتعريف والتنكير لعدم طريانها عليه لا مصدرا لان المصدر لا يتبع في التثنية والجمع
والتذكير والتانيث كقولهم رجل ومراة عدل رجلان او امراتان عدل وهذا على تاويل ان بمعنى
عادل او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة بجعل نفس العدل او ثانيا شيئا في الايجاد والتوقف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما يتبع هذه الثمانية الاوصاف
الموصوف بحال بان يجعل الموصوف وهيئته وصفاته وهو المراد في كل ما ذكر لان النعت يجب
المنعوت والمعنى صحيح ان يتخلف ما يدخل المنعوت من هذه الاشياء الثمانية لان الشيء الواحد
لا يكون واحدا وجمعا او مذكرا ومؤنثا او معرفة ونكرة لان المعرفة مخصوصة عادية عن الاشياع
والنكرة غير عادية عنه وكذا حكم الافراد لان النعت لا كان هو المنعوت وجب ان ينصب العامل
عليها جميعا ويتبع والتثنية الاولى الافراد والتعريف والتنكير وفي الخبر البواقي وهي الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث يكون النعت مع ما بعدها كالفعل مع فاعله لان النعت مسند الى ما بعده

كالفعل الفاعل فيجب مطابقته له في التانيث ان كان فاعله مؤنثا وجوبا ان كان معنا جنبيا
من غير فصل بينهما فتقول مررت برجل قائمة امه وجوازا ان كان غير ذلك كقولك مررت برجل حسنة عينه
كما ان الفعل كذلك عند اسناده الى الفاعل المظهر ويقرن النعت بعلامة الافراد ان كان فاعله مظهرا مثنى
او مجموعا كما مر تقول رجل قائم ابوه وآباؤه كما ان الفعل يقرن بعلامة ذلك من غير ضمير التثنية والجمع
ويلحق علامة التثنية والجمع بالنعت عند ذلك على ضعف كما يلحقان بالفعل عند ذلك على ضعف
فعلى هذا اذا رجعا عاد من غلامه على ضعف كما يعلى بتعدد من غلمانه وانما كان هذا ضعيفا لانهم
منه ان انظام اضمار فاعليه في الفعل لفعل واحد ويلزم في النعت اضمار فاعلين في قولك
مظاهر لك قبله اجاريه لان فاعل النعت لا يكون الا مظهرا لان الكلام في النعت الحال متعلق
الموصوف فالنعت فيه ابدا مسند الى المظهر لانه اما مسند الى اسم مضاف الى ضمير المنعوت او الى
اسم موصول يكون في صلته ضمير المنعوت كمررت برجل قام ابوه من لا سبب بينهما وبينه وانما
جوزان يكون الضمير في قولهم ان كان مظهرا عائدا الى فاعل الفعل لا الى فاعل النعت وح
لقولهم مظهرا فائدة لان فاعل الفعل كما ان مضمر امثنى او مجموعا كذلك مظهرا مثنى او مجموعا وانما
يجب ارجاعه عند اسناده الى المظهر منها لانه يصير حينئذ من قبيل النعت المشبه لا الفعل
المشبه به بدليل عليه الاستثناء في قولهم الا مجهما لا يجري مجرى فعلها فانها يستثنى من ضمير ويفرد
على الافصح فان معناه ويفرد النعت على الافصح ويضعف المطابقة بينه وبين فاعله في
التثنية والجمع الا لعلة كان النعت جمعا لا يجري مجرى فعله في الحركات والسكنات فيكون
جمع مكسر لا جمع تصحيح فانه لا يضعف المطابقة في الجمع بين النعت وفاعله في نحو مررت برجل
قعود غلمانه وان ضعف كذلك في التعدد وكما ان اسم الفاعل المشبه بالفعل لا يجمع جمع التكسير
فرقا لفظا عن مواز نه الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيما يضاهيه اجتماع علامتي
تضعيف غلمانه كما يلزم في ما عدد من غلمانه وقولهم انما وصف بما وصف بحال متعلقة بتتبع المقدر
في قولهم قبله في التثنية الاولى الخ اجعل حال متعلق المنعوف وصفا له لتنزيله منزلة خالد
في كلامك لانه لما وجد ذكر الاولى في التالية صار حال التالية كانه حال الاولى وانما يجب تبعية
التثنية والجمع في التعريف والتنكير للعطف عليها والى عدم انصباب العامل عليها والى جعل المخصوص بحكم بالكثير
ولانه لو كان نعتا يجب ان يكون مطابقا للمنعوت والا يجوز المطابقة نحو الخمسة الباقية لانها من
احكام الافعال لان حكم المخصوص ان يتذكر والتانيث فيه باعتبار فاعل لا باعتبار المنعوت
وكذا الافراد والتثنية والجمع فانها موجبة باعتبار فاعل فلم يكن المطابقة فيها بينه وبين المنعوت
واعلم ان النعت الحال المنعوت عند النحو نحو هذا الخ كالفعل لان فاعل الضمير المستكن فيه
الراجع الى منعوته والفعل اذا اسند الى الضمير يؤنث ويلحقه الف الضمير واو ونون وتجتمع
في الصور الاولى التي يكون الوصف حالا او بعض التاليتين المذكر والعدد على الانواع الاربعة والعدد من العلم

والتذكير والتصدير الافراد والتثنية والجمع والتصدير والتذكير والتأنيث والجمع بمثابة بالتعريف المعنوي
والجمع هذه الاربعة منها والتعريف اجماع التثنية لانها انواع متضادة وجمع في صوت
الثاني انه يكون الوصف الحاصل متعلقا باثنين من الثلثة المذكورة والمراد من مثل انواع الاعراب
والمراد من التعريف والتنكير الحذف في المعرف وبهام التعريف الحاصل الكونه منوعا من الجلة اقامة جوازا او
لزوما وحال كونه جلة اقامة جوازا والحذف المعرف في الجملة لزوما حسن الاسم مقاما في مقام
المعرف كتعريف وعليها مرورت بن قضاما قافق اوضع السوابق تتبع اي درعان مرورت ان
قضاما محذوف المعرف جوازا لانه لا يلزم من المرور به تبرا الدرعان الاختصاص الدرع
وموقع الدرع بهذا الجنس والعاصم ان يجوز ان يطلق على ما يعجبك من الحيوان وغيره لكن
اختص بالغلبة بالجمل المصاحب الاورق وهو من الابل الذي لونه بياض الى سواد و
الاطلس وهو الذئب الذي لونه غبرة قال المعرف في هذا التعريف قد سلخ في السنين بصاحبه
بها مثلث لا ينصرف الا الى الا بها ولا يستعمل معها الا نادرا وكتعريف الوقت في قولهم الملتقى
ينفضها في حسب بنيم اي ما في قومها وسنه قولهم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني انا ابن رجل جلا اي وضح امره او كشف الشدائد فجلا يتعدى ولا يتعدى فحذف المعرف
من الجلا هو انا وانا حذف المنون من ابن لانه مضاف الى المعرف الحذوف لا جوزان يكون ابن
مضافا الى جلا لانه لا يضاف الى الفعل الا نادرا في جلا هنا فعل وانا حذف المنون منه والمختار
ان يقول جعل جلا علما وانا حذف المنون هو ان لفوزن ليس بمختص بالفعل ولا زايدا فانه اذا لم
يزل فيها والفعل لانه من باب حكى بابا حكاك فان جلا فعل ضد وجعل الضد علما كما يجعل ضده
ثبت اهوالي بن يزيد الرابع وهو الثاني الذي يقرأ مما مسبوق في النسب او السمو التأكيد
وهو بتكرار اللفظ الاول بلفظه او مرادفه نحو مررت بزيد بن ثابت او بتكرار المعنى فالاول اجاد فيها الافعال
كلها سواء كان اللفظ اسما او فعلا او وفا او جملا الثاني الذي هو بتكرار المعنى وحصص الاسم منه
بكلا والنفس والعين واكد واجمع واكتع من قولهم اتى عليه حول اكتع اي تام واتبع من اتبع
وهو مدلول النفس مع شدة مقرن والجمع بينهما البيان والاوكان واربع بالصاد المهملة
البعض والجمع وعبد بالصاد المعجمة من بصع الماء فرقه الجبل اما جتمع عن المبدأ المجمعة
اعرف وفي الصحاح وراية الصداد المعجمة ليست بالغالبة واعلم ان مسبوقية ذكر من جملة تكرار
المعنى جميعا وعامة نحو جاء القوم جميعهم وعامتهم فقايد الاول رفع توهم المتكلم ان السامع
لم يسمع ما كرر او ان اسم ظن به وغلط فانه ان يكرر اللفظ الاول بلفظه الاول او بمرادفه
ولا يفيدها التأكيد المعنوي لانك لو قلت جاءني زيد نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم غفلة
السامع عن لفظ الاول بان ظن ان مع بكلا نفسه او غيره وتقلب نفسها على ان المؤكد عمر واكدا
لاحتمال ان ظن بان مع غفلته عن سماع لفظ زيد وفايدة مطلق النفس والعين رفع توهم السامع

لا يدع

نفسه

ان المتكلم

ان المتكلم تجوزنا كلاهما تكلم بطريق المجاز والتجوز عالا صل ضد الاحتياط بمعنى فلان تجوز ولا
يتجوز اي يطلب الجايز ولا يتطلب جيد من هولهم الحية تجوز اي تنطلق كلعلان بني الامير وانا
بناه من أمة بعد اذا قعد بني الامير مسقفة قد رفع لي السامع ان اسناد البناء الى الامير بطريق
كسبه ويجوز ان يكون هذا لفظ المسند البيا ضا بعينه لعلان المسند اليه حينئذ هو الذي يقوم
مقامه وفايدة ذكر لفظ مطلق النفس والعين وجمعها كما لذا قد السخص لم يفهم ذكر
التوهم بقولك جاءني زيد ذاته او شخصه كما لو قلت جاءني زيد بنفسه او يكون المراد ان مطلق النفس والعين
وتثنيتها وجمعها الدفع توهم كما لتوهم او يكون المراد انه مطلق النفس والعين لرفع ذلك التوهم
سواء وقع تأكيدا او لا فان قولك جاءني زيد نفسه لي جاءني زيد وجهه وخير الامور اوسطها
وفايدة الكل او اخواته رفع توهم من يسمع كلام المتكلم ان المتكلم وضع الاعم موضع الاخص
فانه اذا قيل فسجد الملائكة كلهم اجمعون توهم السامع ان نسبة الفعل الى بعض الجزاء المسند اليه لا الى جميعها كجواز
ان ذكر اللفظ فايدة ذكر كلهم افاد احاطة الحصر بالملائكة وانهم بين متبوع وتابع اكد بكل بطلق
النفس والعين المفرق كجاءني زيد نفسه او عينه والمثنى كجاءني الزيدان انفسهما واجمع
كجاءني الزيدون انفسهم وجوزنا توهما بيا، زايدين كجاءني زيد نفسه ورأيت عمر عينه ولو كرر
بكلا المثنى اي بكلتا انوثة ولعدد فرد به عن الآخر بالنسبة الى الفعل المسند اليه كجاءني الزيدان
كلاهما ولا يجاز اختصر الرجلان كلاهما لان الاختصار لا يجمع من ولعد وانما يكون جاءني الزيدان
كلاهما تأكيدا وكوفق هو بفتحتين واحد صفة كان التأكيد ينبغي ان يدل على ما دل الاول عليه بكون
مقررا له في النسبة او في المسند او الصفة ينبغي ان تدل على معنى في الموصوف والمذموم من كلام
الرجلان مدلول المنون من الرجلين لان كلا هو للمسور الى اضيف اليه جميع المضاف اليه الكل
للمسور كل فيكون كلاهما تأكيدا لجلا فانثنا وولعد فانها لا تدل على عدد بنا على عليه
نحو ان نحو لم توضع للدلالة على العدد على حالها وانما وضعت للدلالة على النحو والدلالة
على العدد ضمني لا مقصود فتصدا لوصف فتصدا لتدل على ذكر المعنى قصدا ليكون ابلغ من الالة
تضمن وكذا اثنان وفي الاثنينية تدل على معنى في منبوعها وبوكد بكلا واخواته جمع خو
الرجال او اسم جمع كالقوم او مفرد صحيح كجزء بزاي صحيح افتراق لجواز انه كلما كان لشريف العبد
كلها فانه يجوز افتراق لجواز بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع دون بعض فلا يجوز
زيد كلهم لان الجواز زيد لا يفترق بالنسبة الى حكم الجمع فيكون نعتا باعتبار مدلوله في الاحاطة فلا يفيد
افاد لفظ الاحاطة وصل لا بوكد بكل المثنى فلا يقال اشتريت العبدين كلهما استعنا، بكلا
عن كلهما فيقال اشتريت العبدين كلهما وفيه وخلف الضمير باعتبار المؤنث
والمذكر والمؤنث والجمع في الكل لان صيغ كل لا تخلف مثنية وجمعا لانه لم يقع بالاستواء تأكيد اللفظ فلا يثنى بلفظ
يدل على الجمعية ولا يجمع بقول على كلهما وانما لم يذكر كلا مع انه خلف ايضا باعتبار الضمير فخطأ

وانما كان منصوبا حيث لم يكن مقرونا بالفاء نحو خذوني او لقد براخزانا ووضع الكاف التي للخطاب وتعريفه
كتعريف التا، نحو كم كما كان وحذف نون كما الواو مع المرفوع المنفصل الغائب نحو هو وجعل
الضمير المتصل المنصوب نحو ضربه وحذف نون ضربني الياء من هي قلبت الفا والكسرة قبلها فتحة فصار على لفظ
ها، وانما فعلوا ذلك لان المتصل المذكر الذي قلب الف يا، عند انكسار ما قبلها بالمؤنث نحو به غلامها
ولم يفعلوا ذلك في المنفصل بل فرقوا بينهما بان جعلوا المتصل المنصوب في كل حال عليه وانما حمل عليه
لان المجرور منصوب ايضا لكن يواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا
ونوعا الثاني المنفصل هو فانما موضوع للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا وقد يبدل بعض تنوعها
فيعامل هنا ومذهب البصريين ان الالف بعد النون انما يؤتى بها للوقف لسكون النون لانه لولا الالف
لسقطت النون للوقف فيلتبس بان المخفوضة ومذهب الكوفيين ان الالف من نفس الكلمة وانما نحن
فهو جمع انا من غير لفظه وكذا نحن فانه جمع للمتكلم وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان نوع التثنية و
الجمع ليس بحسب المتكلم على ما عرفت وبنى من على الضم لمشابهة الكاف نحو ضمير مرفوع او
للدلالة على الجمع الذي تحته الواو وانما انت فسنذكر في بيان الاختلاف فيه والها الواو والياء
موهي في عند البصريين من نفس الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها، وحده والاول
هو الوجه لان وزن الاشباع لا يحدث الا ضرورة فلا يكون العباس على مذهب البصريين اثبات الواو
والياء في المثنى والجموع كهو هما وهي هما وهم وهن الا انه حذفت للتخفيف وانما يكون
المد وحذف الواو في جمع المذكر وبابه للفرق بين جمع المؤنث فقد عرفت في بحث المتصل المرفوع
او اياه هذا الضمير المنفصل المنصوب وعلى اي متكلم هو منها ان من هذه الانواع المختلفة في
اسنى هذه الانواع التي يعبر عنها بضرب ضربنا وضربه ضربها فضربهم الى ضربهن
ضربنا وغلامه غلامها غلامهم الى غلامهن غلامنا وهو هما هم الى انا نحن وانا واياه انا بنا الى
اياي اياي وانا والزم اتصالها بالفعل اياي من اليا، والمتكلم والخاطبة والغائبة وانا والغائب
ومثنياتها ومثلثاتها وجموعها كلها وقوفا مسلوبة عنها الاسمية تدل على احوال المرجوع اليه
من التكلم والغيبة والخطاب والضمير هو الاسم المبني بنفسه على سبيل المذاهب وهو مذهب البصريين
وقال الخليل ان اياً مضمر مضاف الى مضمر من باب اضافة العام الخاص كما اضافة الى الظاهر في
قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها السواب والنحويين من الجماعة كلهم وهو ضعيف
لان الضمير لا يضاف وقال الزجاج والمبرد انا اياً اسم مضاف الى الضمير فكان اياك
بمعنى فمك وقال ابن كيسان ان الضمير هو الواحد واياي للدلالة على التصريف بها منفصلة
مستقلة بالملفظ وهو ضعيف لان الشيء لا يجد بابه اكثر من نحو وفي وقيد انا اياي وايك واياه
اسماء بكمالها وهو ضعيف لانه ليس عليه الا سماء ولا الضمير مما يختلف فيه بالياء والكاف والهاء،
كالتاء في انت واخواتها كما انتم انتن فان مذهب البصريين ان التصريف في فانما ان عندهم ضمير

بصدد جميع المخاطبين والمتكلم فانتدعا بالمتكلم وجعلوا ذي للعلامة علامة له لكونه اصلا مع ان العباس
تفصيل ان ثبت فيه التا، المضمومة كانت وبنيت الى المخاطبين بيا، لوفيه كالاسمية فالتلفظ
وغالتصرف وزوقهم بالاجماع نظر لان بانفرادها من الكوفية فان كانت بكمالها اسما والتا من نفس
الكلمة وقيل لبس الضمير هو الها، وحده ولكان الضمير متصلا فلما اريد انفصاله زيدان عليه
ليصير مستقلا اللهم الا ان يريد الاجماع اجماع البصريين فانه لا اختلاف بينهم عكس الكوفيين
ثابت فوقوفا كما خلاف للواحق باياك فانه فيها خلاف بينهم وقولي واما الثنوات من الشرائط
اشارة الى قول الخليل لانه اجتمع عليه مذهبه بهذا القول واذا ثبت انه شاذ لا يجوز التمسك

به والاصل فيما ذكرنا المضمر الاختصار لانه كناية عن المظهر ولكان اصل هو لكن اذ ذهب
زيد مني بدلان الفعل لا بد له من فاعل بعد الاحتراز عن التكرار جعل المضمر كناية
عن المظهر فيجب ان يكون اقصر ومن ثم اي ومن اجل انا الاصل في الاختصار لا يعدل من
المتصل الى المنفصل الا لتعذر المتصل وقد بان ان الغرض من الاضمار الاختصار والمتصل
اقصر من المنصل وانفصل وفي ضمنه غالبا كراهة الالتباس بخو ضربك عما اجتمع فيه الضميران الاول يكون
اعرف ولا يكون ضمير المرفوع سوا، لانا منصوبين نحو الدرهم اعطيتكه او لكان الاول
مجرورا والثاني منصوبا نحو هذا المثال وسيأتي تبيان ذلك وقولي انك بحسب قطعت
اراكا اليك حتى اغنيا كانا نادر شاذ لان العباس حتى بلغك فولي قطعت اراكا الى
كلمت اراكا او سارت بي الاراك حتى قطعت تلك الاراضي التي هي مناسبة الاراك وقولي
البك لمقاصدك اليك والتعذر اي تعذر الاتيان بالمتصل بالتقدم اي بتقدم الضمير
على عامله نحو اياك ضربت فان كان الضمير المتصل كالمجرور الاخير عن عامله والكان العامل مؤخرا
عنه لا يمكن ان يجعل كالمجرور الاخير منه او بالتفصيل بين العامل والضمير المتصل بالتوقف
افاد حصر نحو ضربك لا اياك او بالغرض فان انك من الاول لا مبكو ضربت بالياك
او عمرا فانه مع وجود المتصل لا يمكن ان يجعل كالمجرور الاخير من عامله وانما قال الغرض احترازا
عن نحو ضربت زيدا انا فانه لا يجوز هذا لانه ليس للمتصل غرض في الاختصار عن نحو ضربت زيدا
وقولي وانما لي لانه انما كنت جاريا الاجي وزنا الاكي دنا شاذا لا يقاس عليه فانه مع انفصل
انت المتصل وكان القياس ان يقال الا اياك مع انه قد روي البصريين حاشاك مكان الاكي فانها
من الاسماء المستعملة في النفي العام نحو احد نعال بالدار ديار او احد يقول اي احد كتاتم و
قتيوم وهو فعال من الدور او من الدار واصله دوار قلبت الواو ياء، ولغة في انيا،
نحو سيد او التعذر يكون العامل معنويا كالابتداء نحو انت جاري لان العامل المعنوي كما مر لا حظ
للفظ فيه فلا يمكن ان يجعل المتصل كالمجرور الاخير منه وكذا كل ما كان العامل مخذوفا نحو اياك والاسد
او يكون العامل فاعلا نحو ما انت ظالما فانه يقدر ان يكون منفصلا سواكان مستترا او بارزا فانه لا يجب

العباس الكر الابيات الاخر فانها بيان لما في الشرط من الشرط والجزاء عكس والاتي عكس

وان اسند الفعل المسند الى مطلق ضمير المؤنث الجمع سواء كان جمعا او اسم جمع او اسما للجمع
المذكر سواء كان جمعا او اسم جمع كما في بعا جمع بعير والمذكر والمؤنث فالفعل ماض
عامل المسند او ماض واجب كوالمرأة حضرت او تحضر او حاضرة او حمراء او المرأتان حضرتا او
تحضران او حاضرتان او حمراوان والنساء طلعن او يطلعن او طالعة او طالعات والعلامة حتما التصل
المرفوع مع فواو صيغ المؤنث للظاهر الدالة على تانيث وكان على لزم تقييد العامل المشتق
منا بغير مثل المصادر ح وبغير فعل الامر وان تقييد الضمير بالمتصل لانه لو كان العامل فعل الامر
لالحقها العلامة كقولك امرأة اخرج وامرأتان اخرجا وكذا الالحق نحو قول امرأة انا افعل وكذا الالحق
الالف مع الضمير المنفصل لان حكمهم انظاهر لاستقلاله وهي اي العلامة واو الضمير في الفعل و
هي اي العلامة وصيغ الجمع المذكر سواء كان مختصا بالمذكر كرجال وضاربون او مشتركا بينه وبين المؤنث
نحو ذهب غين اي غير الفعل من الصفات والمشتق ان كان الضمير جمع مكسر احترازا عن جمع
المصحح فانه لا يجوز فيه الحاق العلامة لما تقدم من ان فعل لما ذكر من نحو، لفظا اكثر فيه والانه
لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف فلا يؤنث لان فيه نوع نقص مذكر يفعل يقول في الفعل
الرجال فعلوا واما الحاق التا فلان الرجال مؤنث كما عرفت والحاق واو الضمير فلكونه
مسندا الى جمع مذكر عاقل والاكثر الرجال فعلن لان النون ضمير المؤنث في الاصل والكثير
كحسبي العاقل مذاعلى الواو وما زائدة وقد يجري على نحو المؤنث لما بهم من حسنا كجمع قصر
على ان يجوز فيه ما مثل الواحد ولم يجوز ما مثل جمع لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقي عن اصله من
كل وجه ونون في غير الفعل الرجال فاعلون او فعال وانما جعلوا الواو للمذكر العاقل و
النون لغيره للفرق بينهما والعكس الا ان الواو من حروف المد وهي في هذا الباب اقعد من
الحرف الصحيح فيكون جعلها للمذكر العاقل اولى وهي اي العلامة او النون في الفعل وهي اي
العلامة وصيغ جمع غير الواو والنون في غرح اي في غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان
الضمير جمع مؤنث سواء كان عاقلا او لا او جمع مذكر مكسر لا يعمل نحو في الفعل التا العيون
والايام فعلت وفعلن اما الحاق فاعلات فلما علمت من ان جمع مؤنث اما الحاق النون فلانه
ضمير جمع المؤنث واما الايام فعلى معنى انه جمع مذكر لانه ليس له احد في الذكر كالرجال فاجري
على سنن المؤنث لنحو في غير الفعل التا والعيون وانما جاز الايام فعلن مع انه جمع مذكر
لانه ليس له احد في الذكر كالرجال فاجري على سنن المؤنث نحو في غير الفعل التا والعيون
والايام فاعلات او فواعل او فعال او لا يجوز فاعلون لانه مختص بالمذكر العاقل وما لم تتم
فيه العلامة لما لم يرتفع من غير فصل كالمذكر جمع غير العاقل والطائر جمع كجمع من المذكر والمشتق فالاصل
عدمها اي عدم العلامة مع وجود اي وجود الفعل كنحو في الفعل وفي جاءه من ورده لانه لو ذكر
العلامة يعبر الفصل من غير فصل فيه فصل الحق اي اذا ارتفع عن العلامة من غير الفصل كالمذكر المؤنث

الجمع

الحقيقي فالاحسن وجوبها مع وجوده اي وجود الفصل لان الاحسن اكثر مشابهة مع الوجود
واقرب صنعة عند وجود ما يقتضي عدم الوجوب وما فرق بينه وبين لحذر التا كالنخل والتمر يذكر
لان لفظه مذكر كعلم مع انه اسم نخل صنعة ونوث لانه في المعنى جماعة كتعريف انه اسم نخل خاوية كجذر
واحد مع المذكر بالتا، اي لا استواء المذكر والمؤنث في لفظ المؤنث من هذا الباب فيعلم جماعة
ودجاجة وشاة للمذكر والانثى من غير استقاط التا، المذكر لئلا يلتبس المذكر على تقدير حذف التا،
منه بالجمع لانه يقال للجمع حمام فلو قيل للمذكر ايضا حمام لزم الالتباس لا بتمام المذكر هنا بهذا
السبب عن المؤنث الا بالتبيين بالصفة وشبهها كالحلاوة وخبر قال يونس اذا ارادك والدلالة
على الوكد قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكرا وهذه الحمامة ذكرا والحمام ذكر
ومن ثمة اي ومن اجل جواز ارادة الذكر بالتا لا دليل على ان التاء في قولهم قال فلانة انثى
لجواز ان يكون لحوق التا، بقالت لاجل لفظ فلانة فان لفظها مؤنث ومعناها محتمل الكونه انثى
وهذا رد من ابن الحاجب على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه على ما روي ان قال دخلت الكوفة
والتبست علي الناس فقال اسئلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة رحمه حاضرا فقال سلوا عنا
فلما سليمان عليه السلام الجان ذكرا ام انثى فسألوه فلم يعلم ابو حنيفة رضي الله عنه فقالت
انثى ولولا ان ذكرا قال الله تعالى قال علم ابن الحاجب الذي يدل على انها ليست دليلا على الانثى
الظاهر انثى بولهم بالالحاق هذه حاضنة ذكر ولولا انت التانيث قالت ليس الا لان فعل انثى
لم يجز ان يقال هذه حاضنة ذكر فالذي جوز الاتيان باسم الاشارة بالمؤنث الملحق من هذا الباب
مع التصريح بالتذكير جوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقال ايضا وقد اوهم
على ذكر لزوم قال الرضي بشبهه لان التانيث ملفوظ فيه وهذا لا يلزم لما ذكرنا من الالحاق على
جواز هذه حاضنة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فذكر دال على الفرق بينها
والسر في ذكر ان طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضعه وجعله لمن هو له فصار التانيث
نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك حاضنة وقال بعض فضلاء ماوراء النهر ان اعتراض ابن
الحاجب ليس بشيء لانه لو كان جايزا ان يؤتى بتاء التانيث في الفعل لجعل صوت التانيث في
الفاعل المذكر كحمستق لكان ينبغي ان يجوز قام جارية طلحة وعلى المذهب المنصف لا خذ ذكر وجوابه
في السر عن ذكر يفعل وليس ذكر كتانيث اسما، الاعلام فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون
اللفظ خلافا لبعض الكوفيين والسر فيه انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر فاعتبروا فيها
المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول الاول فيفسد المعنى فذكر لا يعلم
اعجبتني طلحة بناء قض محض وتعاند صرف ولا ذ نسبي ما مضى في صدر كتابه من قولي فان سمي
به مذكر فيشترط الرباي على من له ذوق سليم ان عقر حمى العلام التانيث فيها متروه
فالعلمية لا تمنعها عن اعتبار تانيثها حتى يمتنع من الصرف فكيف تمنع العلمية عن اعتبار التانيث في طلحة مع

كان زيدا الى اخره وقد يكون خبرها عن خبرها وكان شريكة ضد اخوتها والاصل الناقص فعل
مبتدأ فهو معنى الشرط او معنى الاستفهام فلا تقول ان متى تقم بعضه بكر فيا والا كان من ابائي وذلك لان الفعل
الشرط والاستفهام صدر الكلام او مبتدأ خبر جملة انشائية وطلبية فلا تقول كان زيد هل اتاك وكان زيد اضربه
او لا تضربه كما تقول ظننت وضع هذه الافعال له من التقدير على صفة او مبتدأ خبر مشروع فيه معنى
الاستفهام فلا تقول كان زيدا اين زيد او كيف زيد والحال كما هو هذه الافعال تقع خبر الكان كقولك زيد صاد
غنيا من غير عكس لما تقع كان خبرا لجميع هذه الافعال وهذا لان كان من الافعال العامة فيقيد غيرها
الا تقيد بمعونة غيرها فلا تقع الا فضلة كما بدل على ان الماضي وكان بلفظها ماض خبرها اي خبر هذه الافعال
من غير قيد فلا تقول كان زيد يقوم ولا اصارها الخبر من مظان الاسم واخواتها كما ان المضارع اذا وقع
خبرا في العدول عن الاسم عن مضارعه وهو كاد اذا اريد الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا اخرج هذه الافعال
الخبر وهو الدال له على المضي حصل من مجموع الكلام فوات زيد قائم فهذا الفرض لا يحصل الا بالاتيان
بالماضي لعدم دلالة الماضي على ذلك فوجب ان يقيد بما ان تقيده من قبل لان قولك زيد قائم صادق قبل الحال
بدهر فقد عليه وكذا اذا اريد الاخبار بقيام زيد في المستقبل لا يدخل تحت الرجاء والاشفاق
الا كرجوا وشفق فانه يرفع الماضي خبرها عند بعضهم لوقوع الاستقبال كثيرا مع الرجاء والاشفاق
وكم حسنا كان يقول انشئ افعال المقاربة وضع لتقرير اسم على صفة دخل في الافعال الناقصة لانه وجد عن
بنفسه لمضارع وهو اي مع فعل مضارع كما عبر لا يجوز تركه وانما قال على الاتم لانه قد يحذف مع عبد فلا تكون
عسى لغير زيد الا شاذا وكاد كذلك فيما ذكر فكل افعل قد حصول على سبيل الرجاء والطمع كقولك
كعسى ليدان يشفى مريضي معناه ان قرب شفائه مرجو من عند الله وهو في الاستعمال كاسند عسى
لمن واشفاق فالطمع عائد المحبوب والاشفاق فالمكروه ولهذا اجتمعوا في قولهم عسى ان تكرهوا شيئا
وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والاصل في المضارع الذي وقع خبر الرجاء ان يكون مصدرا بأن لانها
على الاستقبال فتوافق مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء بكون ولا تتم
على الفعل المخصوص منها او حيث لا يقدم خبرها الا فعل عليها لانها افعال وضعت لا تعرف بنفسها
فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال المتصرفة خبرها كان وحال قوة بالنسبة الى الحروف خبرها ان فلهذا
اخبارها تفضيلا للافعال المتصرفة عليها واجيز تقديمها تفضيلا لها على الحروف فيقال طفق
الزيدان وكاد يطيران المهزومون ولم يشأ بهذا الحروف ما يقتضيها من الانشائية الرجاء
لان الاصل ان يكون الكلام من انواع الانشاء هي الحروف لانها معان تتعلق بالانشاء في كل
يتعلق بها الخبر وهي لا يكون الا بالحروف كالكلام الابتداء والحروف النفي فاذا وجد انشاء من غير حروف
فالحروف المجرورة عند كام عمرو واما تضمنه فعلا او اسما او جملة خوعتت وسمى ابوك وانت
طالق لا تتصرف كالا يتصرف الحروف فالاولى ان يسمى ما عدا الحروف والاسماء التي هي اوامر ونهي وقد يكتفى بان والفعل منها
لانها من غير اجنبيا جاء في خبر لعل خو عسى ان تخرج زيد فكل الاسماء التي هي المسند اليه والمختص بها الافعال

فاستغنى عن الخبر كما استغنت ظننت ان يقوم زيد عن المفعول الثاني لان معنى ظننت ان يقوم زيد ظننت
زيدا يقوم كما ان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيدان يقوم وما اعلم بقوم الا الخبر خلافا وقال التتائي
انه منصوب على الخبرية بفعل محذوف تقديره الخبر الا تقع خبرا عن الجثة قالوا المضاف الى الاسم اذا كان الخبر محذوفا
والتقدير عسى حال زيد القيام او عسى زيد ذا القيام وقال بعضهم انه منصوب على المفعولية لان عسى في هذا
الاستعمال بمعنى الفعل المتعدي وهو قارب زيد الخروج بخلاف الاستعمال الثاني كقولهم عسى ان يخرج زيد فانه بمعنى
الفعل اللازم وهو قرب فاعل قرب هنا وجوب زيد وقال الكوفيون انه مرفوع المحل على انه بدل من اسم عسى بدل
الاشتمال فيكون عسى زيد ان يخرج على قولهم قرب زيد وقرب زيد بوجه او فوجه نوع على سبيل الحصول كاد
وهو خبر محض غير متضمن للانشاء والذي يظهر في افعال المقاربة كاد وكرب الشم فيه معناها الذي قررناها
من القرب جيدا حصل ولذلك رجح المضارع الواقع خبرا لعسى لان المضارع اذا اجرد عن قرينة
الاستقبال كان ظاهرا في الحال فيناسب كاد الذي وضع لقرب الفعل من الحال بخلاف الماضي الخبر
فانه لا يكون دالا الا على الحصول ظاهرا وكاد بدل على انه قرب من الحصول فبينهما تناف فلهذا المضارع
منتفية على ان الخبر منصوب بالقرب من الحال الحال والماضي فانه انقراضه لا يدل على قرب الحصول بهذا كاد
غالبا والا تيان كسائر الافعال اي يكون ما تيانا ما وضع له الاصل من دلالة الفعل وتنبيه الفاعل
واتيانه اذا قارنه لفظ عسى كاد فلان يكون مقاربا لحدوث شيء ما وللوقوع فيه لان القرب من الفعل
لا يكون الا مع انتفاء الفعل والا يكون كذلك لقربه منه ومعنى لم يكد يفعل انه قاربه ولم يفعله
ويلزم من نفيه نفي قربه من الفعل بالغ غاية من نفي الفعل
نفيه واما في الاتم حالة قبل اتيانه فيه الاتيان في الماضي والمضارع ويكون منفيا علما بوقوع الفعل عيدا
فانه يقول القائل لم يكد زيد يفعل ومراده انه فعل بعد لم يسهل له اما في الماضي كقولك لم يكد يقوم واما في المضارع
واما قوله انه قد فعلوا واما المستقبل فلتخلف الفعل في المستقبل اذا اريد به ما وقع فيه فان اغير المجتبين لم يكد
رسيس الهوى من حبه يتبين ولم يقض وطرا ولم يكد يقضي لانه جواب لما فلو لا انه
المستقبل للاتيان على معنى ان رسيس الهوى يبين ويبرز ولما كان للتخلف محال ولما غير ذا والوقوع
مع بعد فصاحة وعلى المعنى الثاني كلام العرب قبل ان تغلب الاتيان فالماضي لما ذكرنا والمستقبل لدليل
قاطع وكلام قد يخرج بعضه مسمى ما وضع من قرقعة سمي بظلام بعضها فوق بعض اخذا الخروج من
لم يكد يراها فان قوله لم يكد وسيقبل كاد ذهبوا بالشرط مع انه للنفي لان ظلام هذا معنى انه يراها فاسد
المعنى ويكون معنى قوله كاد ظلمه يطبق ليس فيه ظلمة اذ الوجه الانساني بين يراها واشار الى الجواب
عن الدليلين المذكورين على هذين المذهبين بقوله فوقع ما كادوا يفعلون وقوله لم يكد يراها وقول الشاعر لم يكد رسيس الهوى يبين على ان قرب الفعل زمان نفيه فهو قولهم التتائي
هذا وادعى لنا ربك بين لنا ما ادعى لنا ربك بين لنا ما قول نكاد نرى ربك بين لنا ما ما هذا
التفات الى ان انهم ما كادوا يفعلون فضلا عن نفي الفعل ونفي قرب الفعل وقد علم لم يكد يراها ونفي قرب

لا يعرف سببه ولا يعرف له مثنى او جمع حسن والاصح ان هذا القدر السببي وهذا معناه قبل النقل
لا بعد النقل لان معناه بعد النقل شيء آخر كما قدمناه والله اعلم وما احسن قول من قال
في تعجب هذا الرجل ما احسن زيدا ان هذا الكلام بالاعراب والاصل الاعراب فان الاحسن فعل ماض
حسنها والخبر محذوف اي الذي جعله فاعلا حسن وهو صعب لان فيه حذف المبتدا والخبر وجوبا مع عدم ما يدل
وقال الفراء ما استفهامية مبتدأ وما بعدها خبرها وهو قوي من جهة المعنى لانه لم يجهل السبب فتوضح عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب كقولك لله دريك يوم الدين وصعيف من جهة اللفظ لانه لم يتقدم ما تنشأ
الى انشاء وبعد احسن بمعنى فعل عند سيبويه والتزم زيادة الباء في الفاعل هنا الا انك ان جعلت الفاعل ان وصلتها
فلا يلزم الباء كقولك ويعجبني ان تقوم او احببت اليّ ان يكون المقدر ما وتؤول الضمير مع ان الفعل
على صورة صيغة الامر التي لزم استتار الفاعل فيها لكون الفاعل لم يتخصص للامرية لان لفظ امر بمعناه
على عجب يقدر له ويكون الامتناع على هذا الضمير لكونه لم يقصد به بعينه احسن بزيد في الاصل صار زيد
ذا حسن ثم نقل الى الانشاء فغير صيغة الماضي الى صيغة الامر لانشاء ما يقبل اللفظ على تغير المعنى وبه مفعول
عند الاخفش والزجاج والباء للتعدية ويكون الامتناع للصيغة وتاء حسبت ذا حسن والباء بمعنى في ويكون
ج الامتناع للتعدية بالباء جعله ذا حسن عند الغير، وقيل ان فعل ضمير لان صيغة فعل للانشاء امر لزم
استكنان الضمير فيه ويكون افعل على قول الاخفش من الكلام المحدث عن جعل زيدا حسنا فكأنه قيل له اصنع
بالحسن فعلا ذا قبل صيغة بالحسن فان قيل كيف يكون ثم شخص وهذان القولان احسن
القول الاول لان الامر اجماعا في علم الغيب بالباء الداخلة على المفعول وفعل القول احسن من فعل
الاخفش لان الامتناع التعدية باكثر من جعل الضمير مبتدأ وبحسب اي طلب افعل مثلا وحق الامثال ان لا
تغير على حتى على صورة هذا الامر لانه ما شبه المضروب بالمضروب صار المضروب كأنه ما ضرب فلا يغير ذكر اللفظ
من تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع عند استعمال ذي المضروب بل حتى على ما كان عليه عند استعمال
ذي المضروب والزم على الاخفش كون الضمير مفردا مذكرا لان خبر رجلان احسن بزيد وبالرجال احسن
بزيد وبهندا حسن بزيد وبالزيدان احسن بزيد وبالهندات حسن بزيد فالضمير اذا جمع او ثنى او انث
الفعل كما احسن بزيد على هذا لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث لكونه مفردا مذكرا لانه لازم فكما وهو
انهم قالوا يا عمرو احسن بزيد ولو كان الضمير فيه راجعا الى عمرو لزم ان يقال يا عمران احسن بزيد
لانه لا يقال طبت نفسان عن حالة ولقد خطأ بعض المتقدمين من استغلب وتحذو المتعين منه عند الجمهور سواء
كان معمولها الفعل او لا فتقول حذوا احسن زيدا او اكرم زيدا واحسن بزيد واكرم بالكرم
به وانما يجوز حذف الفاعل هنا لان لزوم الجر جعله عوضا له فتضمن على انه في المعنى كمفعول فعل لا يتصرف
فيها اي افعل واحسن بتعدم ولا تأخر فلا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيدا احسن ولا تكرر
بحيث ما او يحال بها بحرف الاستثناء واعتضنا بها صدر الكلام لانها للانشاء، ولا فصل بينها وبين المتعجب منه
والا كان الفصل ظرفا فان الفصل لم يتعلق بها الا بالجواز بالاتفاق سواء كان ظرفا او الفصل بين العامل ومعموله

بالاجنبي لا سيما اذا كان ضعيفا وكذا ان تعلق بها وكان غير ظرف فلا يجوز اتفاقا احسن بزيدا على ان يكون
احسن متعلقا بالجار والمجرور بعدها احسن بالباء بزيد لان الباء غير ظرف وقد فصل بها على الاشهر قبحه فان ظرفا فكما
لا يجوز عند الفراء والزاي الفصل بينها وبين المجرور بها اذا كان الفصل ظرفا وكان متعلقا بها خلافا لمن
اجاز ذلك بالرجال ان يصدق ويكون الفصل بينها وبين احسن عند الاكثرين بكان في نحو ما كان احسن زيدا الا غلام
الصبي ويكون المعنى انه كان لم يحسن احسن دائما الا انه لم يصدر انه تكلم بذلك زيدا قبله وكان هذا
اما زائدة لا اسم ولا خبر لها او ناقصة اسمها ضمير فيها عائد الى ما وخبرها فعل التعجب بعدها وعلى هذا
خبر ما بعدها احسن كان زيد يرفع زيدا على ان يكون فاعلا كان وعلى ما مضى فيها مصدرية تقدر احسن
كون زيد وتقول ايضا ما كان احسن زيدا الا الافعال التي وضعت للانشاء المدح والذم نحو ويس
ساء وحبذا لا التي وضعت للاخبار بها نحو مدح وذم وشرف وكرم فانها ليست بانشاء لان بصدق كقولنا الرجل زيد
فانها انما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح موضوعة لانشاء المدح بل المراد ان ما ينسب
تقصد بهذه الكلام اياه حتى يكون خبرا وشرطا فاعلها اي فاعل افعال المدح والذم سوى حبذا فانه
اي فان فاعل فاء الاصل لا يتغير عن لفظ فاسواء كان المخصوص مذكورا او مذكرا او لا نحو حبذا زيدا و
الزيدان او الزيدون او هندا او الهندان او الهندات او لا يجاء حبذا ان الزيدان وحبذا ان الزيدون
وحبذا هندان وانما وجب افراد الاسم من الاسماء المبهمة الواقعة بعد هذا المبهم ولا تثنية ولا تجمع و
اختص ذو ومتى بجواز لانه اللفظ السابق ذكره في موضع امذكرا ولا تثنية بها ما من غير لا بد لا بد من
الاسم من مخالف غير فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التأنيث منه معنى حبذا وقد
اختلف فيها فقال ابن السراج ان تركب حبذا زائدة فعليه لان الاسم قوي من الفعل فكان الفعل عند
التركيب مع الاقوى كجزء منه اي المحبوب زيد وقيل التركيب انما اسيق ذا لان
الغلبة حتى ما تقدم وهو الفعل فصار الفاعل كبعض الاول وقوي الفعل بجزء من الفاعل والمخصوص على
ما تحته الى مجانسة فاعلها المخصوص فلا يجوز نحو الطيب سيف زيد لان الغرض ان يفضل الشيء على
جنسه لا على غير جنسه ولان المخصوص تغير للفاعل فيجب ان يكون من جنس الفاعل فان علت ما تقول
في قولهم بئس مثل القوم الذين كذبوا فان الذين كذبوا هو المخصوص بالذم مع انه ليس من جنس الفاعل
وهو مثل القوم فاجاب عنه بجوابين في قوله بئس مثل القوم الذين محمول على حذف اي على حذف المخصوص
وهو اي المخصوص المحذوف هو مثلهم والذين هو موضع المخصوص بالذم اي بئس مثل القوم الكذبين مثلهم
او محمول على بئس مثل القوم مثل الذين فيكون الذين هو المخصوص بالذم على حذف المضاف اقامة
المضاف اليه مقامه كما مثلا القوم الذين كذبوا آباءنا فان القوم هو المخصوص بالذم على حذف
المضاف ويكون الذين في محل نصب لفاعل بئس، وهو الضمير المستكن في الخبر عائدا الى مثل المذكور مثلا
القوم وشرطا فاعلها ان يكون معرفا بلام العهد كقولك الرجل او مضافا الى المعرف بلام العهد كقولك
صاحب القوم ومثل وجه فرس غلام الرجل لان الفاعل مظهر او في حكم المعرف بلام العهد كقولك صاحب الشاة في الدار

ان الحمد لله جميعا في الصفات ان الصفات ما يكون جملة مستقلة كقوله نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
ومن جواب القسم لانه جواب جملة مستقلة كقولك والله ان زيدا قائم ومنها فرع حيث لام الابتداء نحو قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله فان حق اللام ان تقع في صدر الكلام لكونها لام الابتداء فمنع [illegible] علمت من الكل
واللام [illegible] في الجملة [illegible] مستقلة [illegible] اذا دخلت ان على الجملة المستقلة
وجب الكسر وبعد واو الحال [illegible] لان واو الحال لا بد لها من الجملة
المستفهم بعد القول لان معمول القول لا يكون الا جملة محكية مستقلة [illegible] الظن فانه لو كان في معنى
الظن [illegible] ان [illegible] التشوف فانه لو كان في معنى التشوف يكون ايضا [illegible]
مفتوحة لان [illegible] الكلام [illegible] بعد الجار المفتوح لا المكسور
في الا فليكسر ان بعد القول بمعنى التشوف لان المراد هنا القول الذي هو الغير لا الظن وبعد حتى
التي يبتدأ بعدها الكلام نحو القول ذلك حتى ان زيدا [illegible] عاطفة او جارة فتحت ان
لان العاطفة ما يكون المعطوف المفرد على المفرد وكذا الجارة [illegible] عرفت امورك حتى انك
[illegible] بعد [illegible] التصديق نحو ان زيدا قائم وبعد [illegible] الافتتاح نحو
الا ان زيدا قائم [illegible] معمولها [illegible] عجبت انك قائم
ومبتدأة نحو عندي انك قائم لان [illegible] الامتناع [illegible]
قائم لان الاصل [illegible] يكون [illegible] يجوز ان يكون [illegible] عجبت من يوم [illegible] زيد
او الزم ان تكون جملة نحو اجلس حيث ان زيدا جالس [illegible] تضاف الا الى الجملة [illegible] فتحت
[illegible] ان الاصل في المضاف [illegible] التقدير [illegible] الجملة على الاستقلال
وجعلها [illegible] بتقدير [illegible] حكم [illegible] الامران اي الكسر والفتح [illegible] اذا الحمد لله بالفتح
على خبر الاول اي يكون الحمد لله بالفتح خبرا [illegible] موصولة او موصوفة
على معنى اول الشيء الذي [illegible] الحمد لله [illegible] اول [illegible]
[illegible] وعلى تقدير الفتح [illegible] مصدر [illegible] على معنى اول قول [illegible] الحمد لله
فيكون [illegible] المصدر [illegible] ولا تتعلق القول على هذا [illegible] يتعلق القول بجملة
في المعنى ويصدق [illegible] هذا الكلام على كل لفظ [illegible] العبارات [illegible] ان جعلت
ما موصولة او موصوفة [illegible] بالكسر [illegible] الجملة بعد القول [illegible]
ولا [illegible] العبارات [illegible] هذا اللفظ الذي [illegible] الخبر لقوله اول ما
القول محذوف على معنى اول [illegible] هذا الكلام [illegible] الحمد لله [illegible] ومبتدأ [illegible]
الحمد لله جملة محكية بعدما هو [illegible] القول الاول [illegible] الحمد لله [illegible]
ان جعلت مصدرية لان ما على تقدير [illegible] الجملة لا يمكن ان يجعل موصولة ويكون [illegible] او [illegible]
الحمد لله [illegible] بعد المصدر [illegible] وهذا مذهب [illegible] عبد القاهر و

والزمخشري ويجوز ان يكون التقدير هنا اول قولي قوله اني الحمد لله فيكون اول قولي مبتدأ وقولي
واني الحمد لله جملة محكية [illegible] المحذوف وعلى هذا اي على تقدير [illegible] العقل [illegible] القول [illegible]
منطوق [illegible] مطلق بمعنى المصدر بل هو بمعنى المفعول به اي المقول [illegible] لان [illegible] مطلق
للمفعول ونعته [illegible] الاثبات [illegible] الذي هو [illegible] او [illegible]
لكونه [illegible] قلت فلان [illegible] مفعول مطلق لا مفعول به حتى يلزم
على تقدير [illegible] الجملة [illegible] من جانب المعنى ذكره بعض الحذاق [illegible]
[illegible] على [illegible] القول هو عين القول الا [illegible] قولك اعجبني [illegible]
ان [illegible] مطلق [illegible] القول الذي هو [illegible] مطلق [illegible] التقدير [illegible]
الحمد لله [illegible] الا [illegible] هذا القول [illegible]
[illegible] الكلمات [illegible] المعنى على هذا [illegible] متصل [illegible]
من هذا الكلام [illegible] الحمد لله [illegible] ان المقول [illegible]
[illegible] المذكور لانه لا [illegible] التقدير على هذا التقدير [illegible] الحمد لله حتى [illegible]
[illegible] الاعتراض [illegible] ذكر [illegible] الحمد لله [illegible] المضاف [illegible]
وانا [illegible] المضاف [illegible] اللفظ من [illegible] القول بمعنى المصدر وبمعنى المفعول على تقدير
[illegible] يكون على تقدير [illegible] الحمد لله [illegible]
[illegible] الحمد لله على معنى اول [illegible] الجملة [illegible] حذف الخبر و
تطبيق قول النبي صلعم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله على هذا [illegible] مصدرية
ويجوز ان يكون موصولا ايضا على معنى اول مقولا في هذا القول وهذا الكلام [illegible] الحمد لله
[illegible] او [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] الامران [illegible] الجزاء [illegible]
فانما [illegible] الكسر [illegible] جملة [illegible] التقدير [illegible] الفتح على جعله
[illegible] مصدر [illegible] الابتداء [illegible] محذوف [illegible] الخبر [illegible] المبتدأ محذوف
[illegible] الاول [illegible] من الحذف [illegible] على [illegible] الرحمن [illegible]
[illegible] من [illegible] غفور رحيم [illegible] الاولى [illegible] عن نافع وفتحها عن
ابن عامر [illegible] الباقين [illegible] عطف على [illegible] جملة المكسورة [illegible] على الا
[illegible] يعطف على اسم لكن [illegible] على اسم ان المكسورة لفظا او المكسورة حكما [illegible] مفتوحة
لفظا [illegible] بالرفع [illegible] على محل اسمها [illegible] العدم [illegible] المنصوب [illegible] محل
الرفع لانها [illegible] الحروف [illegible] التي لا [illegible] الا التأكيد [illegible] يعطف على محل اسمها بالرفع
[illegible] الى [illegible] جملة [illegible] هذا
العطف [illegible] عطف [illegible] الجملة او تقدير [illegible]

اسم ان وهو المعطوف او رفعا اى مع الالف عطفا على الاسم وهو الضمير المستكن في المعطوف العامل
الى اللام الموصول فيه على محل اى محل اسم ان الا بعطوف فاقد دون اخ على لفظ المعطوف ما دام كذلك
المعطوف هو اخ وعمر مختصان عليك ان يكون عمر معطوفا على لفظ المعطوف ومختصا بخبرها و
لاف وفيه بحث وجود الاعلى المعطوف الا ان لم يسد اللام اية من الجهات مشكلت اى على ما ذكر قيد
اربع جهات نصب لفظه ورفع وعلى التقديرين على الخبر وتوجيه ما لاح هذا الكلام من فساد وفساد
اوكد فانه لو قيل ان المعطوف هو واخذ مختصان فان كان اخاه معطوفا على لفظ المعطوف لزم توجيه
فاعل المعطوف وهو الاجود لان اصطلح لكونه بمعنى تصالح يستغني فاعلا وان كان مفعولا معه لزم فساد المعنى
وهو منتف بخبر ما زيد عن المعطوف وهو ان المعنى فاخاه مستول الفرس ولو قيد المعطوف هو
واخاه مختص فان كان اخاه معطوفا على لفظ المعطوف لزم توجيده على المعطوف والمختص ويلزم ما تقدم
توجيد الجزء مع التعدد في الاسم وان كان مفعولا معه لزم توجيده على المختص دون فاعل المعطوف الا
المختص وهو عدم المعنى فاعل ولو قيل ان المعطوف هو واخ مختصان فان كان اخاه معطوفا على المستكن
في المعطوف لزم توجيد الاسم مع تعدد الخبر وان كان معطوفا على محل المعطوف لزم على محل اسم ان قبل
مضي الخبر مع ف وكفوا وهو توجيده على المعطوف ولو قيل ان المعطوف هو واخ مختصان فان كان اخاه
معطوفا على المستكن لزم توجيده على المختص وان كان معطوفا على محل المعطوف لزم توجيده على المعطوف
والمختص والخاصل ان الجهة المحوجة للنصب والجر كما ان اجماع النونين سوى ليت وكذا
انه لا يحتمل ان لعدم اجتماع النونين فيها كما لا يخفى لكن لانها للتخفيف وحيث ما يهمل الفعل
لمشابهته لفظا لفظ المعدوم وطلبه غير ان بينهما لكن الحاقه باللفظ الذي فاعله ضمير مجرد هذه قول العمل
ولا يجوز اعمالها الا عند الاخفش يونس والشاهد لها وجب اعمال ان منتوحة ضمير شان مقدار
كما ذكرنا بيان ذلك الضمير وقوعه على الاعم اشارة الى شدة وقوعا لما لا غير ضمير شان مقدر كقولك
علمت انك قائم السائل فانك انت صدقت وانا علم انه يلزم ان يكون الاسم المقدر ضميرا او لا
يلزم كونه ضميرا ان كان زعم المعلم وغيره بل اذا كان معروفا على الاطراد وغايته معلوم فهو اولى و
لهذا قال سيبويه حين سئل يقول هو ان ابزيدا صدقت الدرهم اياه ان عمرو على الثاني قد صدق الدرهم اياه
وكجوز الغاء اذا تكسون وهو الاغلب لفوات ذلك الشبه المنتفي من كونها على ما لم يسم فاعله منتوحة
الا ان كقولهم ان كل ما جيء وكجوز اعمالها لشبهها بالمصدر وكتوحيد وان كلا لما لبوفيهم لمين
قرأ ان مخففة وانها كان عن الاصل كتوحيد وكخبر مشرقا لدون كان تدبره خفان وفرقا بالاعمال
وروي قوله فلو انا على حدباء توفيا بوم منتشر كان طبيبي تقطعا الا ناظرا لسلم النصب على الاعمال الرفع
على الالغاء والجر على زيادة ان واعمال الكاف جر زائد دخول الكاف اذ لكن وان فان ولكان عند كثيرها
على الفعل فهو جب ان يكون فعل المتوحة المتعلقة هي به من افعال التحقيق وما معها وهو اهالا لانها
بمزاة المخففة بسبها على ما ذكرنا بمزة ذكرنا بعد الفعل المضارع والبواقي لا من فعل المتوحة هو الفعل

الداخلة عليه وان كان لفظ الكتاب يوهم لانها تدخل على الفعل سواء كان من افعال التحقيق او الرجاء
كان من ذوات اول المبتدا او لا كما يعلم بالاستقراء بجدار الحروف اذا حسب عددها دون ان المخفف عن الفعل الا يكون
ان مع ما بعدها في حكم المفرد والا ربع من حروف المعنى كخولا ولم ولن وما كتقولهم افلا يرون الا يرجعون اليهم قولا وان
الانسان ان لن يجمع عظامه وعلمت ان لم تزوما قام وحروف التنفيس كالسين وسوف كقوله تع علم ان
سيكون منكم مرضى وحروف التدريب كقولهم وبعلمان قد صدقنا عوضا واما جب ان يكون هذه
الحروف للعوض عما ذهب عنها اى عن المخفف من لفظ التوبين ولهذا سماها النحاة عوضا وانعوض او
فرقا اى للفرق بينها اى بين ان المخففة وبين ان الناصبة من اول الامر فان هذه الحروف لا تقع بين ان
المصدرية وبين الفعل لانها مع الفعل تاويل المصدر فلا تفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها
باحد هذه الحروف الا بلا فانها لكثرة دورانها على الكلام تدخل في مواضع لا تدخل اخواتها كحو حسبت
بلا ان يقام او قعد لا بعد المخفف لا المتسبل الناصبة لوجوب ان يكون قبل المخفف فعل من افعال التحقيق
واعلم ان يكتفى للفرق لحرف وقوعها بعد فعل من افعال التحقيق لان وقوعها بعد اولوية
كونها مخففة لا ينفي وجوب كونها مخففة كما ذكرناه في حكم المضارع واما جب احد هذه الحروف لو كان
الفعل الداخلة هي عليه منفيا غير سماها ولا دعاء فانه لانه لو كان غير منفي لاحتاج الى الفصل
هذا الحرف لعدم التباسها بان الناصبة لانها تكون مع الفعل بعدها تاويل المصدر والمصدر
لغير المتصرف كحو قولهم وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وكذا لو كان منفيا لاحتاج الى لان
الناصبة لا تدخل على الفعل المنفي لانها مصدرية والمنفي لا تعدد بالمصدر كقولهم بينت اكن
ان لو كان تواعلمون الغيب كذا لو كان دعاء لاحتاج اليه كقولهم وان اخاف ان غصب كذا ايضا
لاحتاج اليه لو خلت على الاسم كحو قولهم ان هاهنا كل من تخفي وينتعل لان الناصبة لا تدخل على الجملة
الاسمية واما تدخل على الجملة الفعلية اما لتوليها المصدر فعلى هذا فاذا على ان يقول بعد قولها احد
الحروف اذا كان فعلها الداخلة هي عليه منفيا غير سماها ولا دعاء، وجب ان يكون فعل المنسوب الداخلة
هي عليه المتعلقة هي به كالمنفي هي واخل المبتدا، وتراسيها كما يدن وعلى كحو قولهم وان
كان لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين واما كحو كما ان اصل المنسوب ان يدخل على المبتدا
الخبر فاذا فقد هذا الاصل استحقا ان لا يتصرف الداخل على ما يتضي المبتدا، الرعاية اصلها بحسب
الامكان عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا دخولها عند التخفيف على الافعال كلها سواء كان
الفعل متصرفا واخل المبتدا، او لا نحو علمت ان سيقوم زيد بكسر ان قبلت لسلما وجبت عليك عقوبته
وبقولهم ان تتربك لشكر وان تشبك لهينة مع اللام الفارقة بين ان المخففة وان النافية لانها
لو ادخلت على الفعل بحسب دخول الكلام على ما هو خبر هذا في الاصل المفرق للفرق والالغاء ادخل
عليها ما سيوجد لها في نحو علمت لا يزيد منطلق او ما كان لا يزيد منطلق لان ما كان لا يلزم اللام مع الانتباس بالنافية
حيث لم يعلق الاعراب عنها كما تقول ظننت زيدا منطلقا او معربا بالحركات فقدري وظننت لا كان زيد

المتعد

كان